

المزاهر الفقهية الأربعة

الحنفي ومالكي والشافعي والحنبلي
وانتشارها عند جمهور المسلمين

للمعاليمة المحقق المفورله

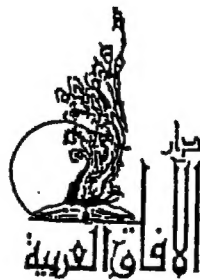
أحمد تيمورباي



المزاهر الفقهية الأربعة

الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي
وانتشارها عند جمهور المسلمين

للمدونة المحقق الفقيه
أحمد تيمور باشا



الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
جميع الحقوق محفوظة للناسر

٢٠٠٠ / ١٨٤٦٥	رقم الإبداع
977 - 5727 - 91 - X	I. S. B. N الترقيم الدولي

٥٥ شارع محمود طلعت من شارع الطيران - مدينة نصر

القاهرة - ت: ٢٦١٠١٦٤



تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر

منذ نحو ثلث قرن (٢ مايو سنة ١٩٣٠) فارق الحياة في مكتبته
بالمقاهرة العلامة المحقق المغفور له أحمد تيمور « باشا » وفقد فيه أهلُ
العلم والبحث عالماً من الطبقة الأولى ، وباحثاً محققاً على منهج
علمي أصيل .

وقد نعاه العلماء في الشرق والغرب ، ووصفه بعضُ العارفين
له من المستشرقين بأنه في بحوثه وتحقيقاته لا يدانيه إلا قليل من
المستشرقين أنفسهم ، ونبه بوجه خاص على مؤلفه :

« نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها
عند جمهور المسلمين » بأنه لم يؤلف مثله في اللغات الأوروبية ^(١) :

(1) Sehacht (Z. O. M. G) B. g. 255

وقد اقترحتُ على « لجنة نشر المؤلفات التيمورية » إعادة نشر هذا الكتاب القيم ، ليتسنى للعلماء الاطلاع عليه من جديد ، لما فيه من مادة متكاملة عن جغرافية المذاهب الفقهية .

وقد جُمعت هذه المادة من شتات المراجع المعتمدة بما يوفر للباحث جهداً كبيراً في تتبعها في مظانها المختلفة .

ولا تزال هذه المادة في حاجة إلى دراسة أوفى وأوسع ، في بحث الأسباب والملايسات التي ساعدت على انتشار هذه المذاهب — دون غيرها من المذاهب الأخرى — في الأقاليم الإسلامية .

وأكثر من هذا — في نظري — هو دراسة تأثير هذه الأقاليم بشخصها في المذاهب التي استوطنتها وعاشت فيها ، من ناحية المسائل المتجددة ، والتفريعات ، والترجيح والتعميد . وما كان لهذا من أثر في المؤلفين والمفتين من أهل هذه الأقاليم ، الذين تناولوها بالرأى ، والاجتهاد ، والتأليف الفقهي في ضوء ظروف أوطانهم وبيئاتهم المختلفة .

تطور الفقه المذهبي :

والواقع الذي لا مِرْيَةَ فيه — أن الفقه المذهبي قد لحل في كثير

من الأحيان من تلك القيود النظرية التي كانت للفقهاء الأول واستحال
إلى مناهج قد تأثرت بنفس الأقاليم التي انتشرت فيها المذاهب ،
والمناطق التي استقر بها العمل فيها ، حتى اتخذ له طابعاً إقليمياً خاصاً
في تلك البلدان والأمصار ، شأنه فيه شأن كل كائن حي يخضع
لعوامل الزمان والمكان تبعاً لذلك .

ومن أمثلة ذلك : القديم والجديد من مذهب الإمام الشافعي .
فالمشهور أن القديم : هو ما قاله بالعراق : إفتاء وتصنيفاً .

والجديد ما قاله بمصر ، حينما عنّ له ما أرتآه ، وظهرت له أدلة
في الفقه لم تكن حاصلة له من قبل ، إذ بلغته أحاديث لم تبلغه حين
تدوين المذهب القديم .

وفي هذا المذهب طريقتان : أولاهما طريقة العراقيين ؛ وأخرهما :
طريقة الخراسانيين . وقد وصفت الأولى بأنها أتقن وأثبت ،
والأخرى بأنها أحسن تصرفاً ، وبحثاً ، وتفريعاً ، وترتيباً .

ومثل ذلك يقال عن المذهب المالكي . فهناك طريقة للعراقيين ؛
وطريقة للمغاربة ؛ وأخرى للقرطبيين بالأندلس ؛ وطريقة رابعة لإقليم

مصر ممزوجة من الأقاليم الأخرى ولكل طريقة منها مصنفات
في المذهب ، وكل ذلك مختلف .

فطريقة أهل العراق من المالكية أشبه بالحنفية من ناحية ما يغلب
عليها من إجماع الرأى وإثبات الاستدلال .
وطريقة أهل المغرب يغلب عليها مراعاة العمليّات ، وتكليف
الأحكام في النوازل .

وفي العصور المتأخرة يختلف الفقه الشافعي في مصر وجزيرة
العرب عنه في « المَلَايُوتْ وإِنْدُونِيسِيَا » ، اختلافاً يَبِينُ ، تبعاً للعادات
والبيئات التي يعيش فيها المذهب .

* * *

ومثل ذلك يقال عن المذاهب الأخرى في الأقاليم المختلفة . الأمرُ
الَّذِي لَا يجعل من الفقه المتأخروحدة متجمّدة مفروضة ، وإنما يجعل
منه فنوناً من الرأى والتفكير ، صهرتها المجتمعات الإسلامية عملياً ،
وانطلقت بها خلقاً كريماً قوياً ، ومن ثمّ وجدت صداها عند الفقهاء
من البلاد المختلفة في التأليف والتفكير والنظر .

تصنيف الفقه الى مناطق :

وربما يسكون في الأخذ بهذه النظرية ، وأعنى بها تقسيم دراسة

الفقه إلى مناطق « Law - area » ما يجدى عند مراجعة الكتب
الفقهية المختلفة ، واختيار الأحكام والآراء ، والترجيح بينها .

فليس نهجاً صحيحاً أن يتصيد الفقيه أحكامه من هذه الكتب
على مستوى واحد ، ويلتق من ذلك حكماً جديداً أو نظرية جديدة ،
مع أنها في الحقيقة المموسة متباعدة في الزمان والمكان ، اجتهاداً
وتطبيقاً .

ولأنه لمن الأوفق وثوقاً والأوثق توفيقاً التفتيح في تصنيف
الفقه إلى مناطق تمثل كل منطقة منها وحدة جغرافية اجتماعية ،
تقوم على أساس أن لكل منطقة مميزاتها في نظامها الاجتماعي
والثقافي ، تبعاً للعادات والملاسات النفسية والاقتصادية والسياسية ،
وأحوالها الطبيعية والجغرافية . كما يشير لذلك ابن خلدون^(١) في
انتشار المذهب المالكي .

فالبداوة كانت غالباً على أهل المغرب بالأندلس ، ولم يكونوا
يعانون الحضارة التي لأهل العراق . فكانوا إلى أهل الحجاز أميل

(١) المقدمة (طبعة أوربا) ص ٣ / ٦ .

— لمناسبة البداوة — ولهذا لم يزل المذهب المالكي عندهم غصًا ،
ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب .
ومما تقدم ، يبدو جليًا أن كل هذا يمثل وحدة تنعكس في
الفقه والقضاء ، والفقيه والقاضي ، الأمر الذي يلتزم عند النظر في
الكتب المؤلفة في الفقه ، واختيار الأحكام والآراء منها ، أو الترجيح
بينها ، تبعاً لمصالح الناس العامة .

* * *

وبعد : فإن دراسة الفقه الإقليمي ، وإعادة النظر في فقه المناطق ،
موضوع لم يتناوله الباحثون الفقهاء فيما أعلم ، وهو جدير بالنظر والبحث
والله أرجو أن يجزل أحسن المثوبة للفقيه الكريم المرخوم أحمد تيمور
(باشا) ، ويتغمده برحمته ورضوانه . وعسى أن أكون في تقديمي
لهذه الرسالة القيمة قد وفقت في تخطيط هذه النظرية الجديدة بما يتسع
له المقام والله ولي التوفيق .

على حسن عبد القادر

مدير المركز الثقافي الإسلامي بواشنطن

دراسة تحليلية في تاريخ الفقه الإسلامي

بقلم العالم الجليل الشيخ محمد أبو زهرة

أستاذ الشريعة وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

١ — الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فقد بعث الله تعالى سيدنا محمداً النبي الأمين . فبلغ رسالة ربه ، ووضح شريعته ، حتى ترك الناس من بعده على المحجة البيضاء التي كياها كنهاريها ، لا يضل فيها الساري . ولا يخفى الحق لاطالبه من غير مصباح سوى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ، إلا أن يؤتى فهماً سليماً ، وعقلاً مستقيماً ، وقلباً مشرقاً بنور الإخلاص ، فإنه

بهذا الاتجاه القويم يسير في الطريق إلى فهم مَصَادِرِ الشرع ومَوَارِدِهِ
لا عِوَجَ فيه ولا أَمْتٍ ، يتعرف فيه الغايات الباعثة ، والنتائج
المرتبة ، ويربط بين الحقائق الإسلامية في سلك علميٍّ منتظم كالخرز
في عقده ، لا تَنْبُو واحدة عن أختها .

٢ — وما أُنْقَلِ النبيُّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الرفيق
الأعلى حتى أُنَارَ الوجودَ الإنسانيَّ بالحقائق الإسلامية عقيدةً وخلقاً
وشريعةً ، ونقلها إلينا أصحابه الذين كانوا من بعده كالنجوم يضيئون
للعقول لتدرك ، وتلتقي علم الرسول كاملاً .

ولقد صدق رسول الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ قال :
« أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ »

فكانوا حَمَلَةَ علم الرسول صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — نقلوه
إلى الأَخْلَافِ ، واستجابوا للرسول ، وهو يدعوهم إلى نقل كلامه
إذ قال : « نَصَرَ اللهُ عَبْدًا مَبْعَ مَقَاتِي فَوَعَاها كَمَا سَمِعَهَا ، وَرُبَّ
حَامِلٍ فَقِهٍ لَا فَقِهَ لَهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ »
أو كما قال صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وإن أولئك العِلْمِيَّةَ من أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام ،

هم الذين شاهدوا وعانوا ، ورأوا منازل الوحي ، وعلموا مذكرات النبوة علم الحسّ السامع المعين ، واستطاعوا بأمانة الله أن ينقلوه إلى الأخلاف مُجَمَّلاً بفبار الرسول عليه الصلاة والسلام مشرقاً بنور النبوة وروعته !! حتى إنه لم ينقله عند الصحابة حتى نقلوا كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كاملاً غير منقوص ؛ وإذا كان قد غاب عن بعضهم أحاديث فإنه لا يغيب عن جميعهم ؛ وكما يقول الإمام الشافعي : إن كل الصحابة قد رَوَوْا كل أخبار الرسول ، وأحاديثه ، وفتاويه .

فإذا كان عصرُ النبي عليه الصلاة والسلام هو عصر تبليغ الشريعة فعصرُ الصحابة هو عصر حفظها ، ونقلها للأخلاف غضة خضبة كما بيّنها النبي الأمين .

ولم يكن عمل الصحابة رضي الله تبارك وتعالى عنهم أن ينقلوا فقط ، بل كان عليهم أن يستنبطوا ، وأن يجتهدوا آراءهم فيما لم يعلموا من النبي عليه الصلاة والسلام فيه أمراً .

وقد وجههم عليه السلام إلى ذلك فحثّ على الاجتهاد ، وجعل له ثواباً فقال عليه السلام : « للمجتهد إذا أصاب أجران ، وإذا أخطأ أجر واحد » . فهو مثوب في الحالين .

ولذا قرر العلماء أن الاجتهاد فرضٌ كفاية على من يحسنه .
ولقد قال محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فيما روى الثقات لمعاذ بن جبل
وقد أرسله قاضياً على اليمن . قال له :

وَيْمَ تَقْضَى ؟

قال : بكتاب الله .

قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله .

قال : فإن لم تجد قال : اجتهد ولا آلو .

فقال عليه الصلاة والسلام مغتبطاً : « الحمد لله الذى وفق رسول
رسول الله لما يرضى رسول الله » .

وما كان اجتهد الصحابة إلا قبسة من نور النبوة لأنهم
أعرف الناس بمقاصد الشريعة وغاياتها ، فليس رأيهم الرأى ، ولكن
الاتباع والاهتداء ، حتى قال فيه الإمام مالك : « هو رأى وما هو
بالرأى » وذلك لأنه ليس تهجماً على الحقائق ، ولكن مقيده بما
علموا من أمر الرسالة والشريعة ، وما أدركوا من أقوال ، وشاهدوا
من أعمال .

ولقد ذكر الإمام ابن قيم الجوزية : أن آراء الصحابة كثير

منها سنة ، لأنَّ كثيرين منهم كانوا يؤثرون أن يفتوا ناسبين
القول لأنفسهم عن أن ينسبوه للنبيِّ عليه الصلاة والسلام خشية أن
يُشَبَّه عليهم ، ويقعوا في عموم قول النبي عليه الصلاة والسلام :
« من كَذَبَ على متعمداً فليتبوأ مقعدهُ من النار » .

ولقد أُلْحِقَ جمهور المسلمين فتاوى الصحابة وأقوالهم بالسنة ،
وإن ذلك حق ، لأن أقوالهم إمَّا سنة عن النبي عليه الصلاة والسلام ،
وإمَّا مُستأهمة من وحيها ، أو نابعة من نبعها ، وهى فى كل الأحوال
نور من نورها .

٣ — ترك الصحابة ثروة مُثرية من الفقه النبويِّ بالنص عن
النبيِّ عليه الصلاة والسلام ، أو بالتخريج عليه ، أو بالتطبيع على
ما عرفوا من مقاصد الإسلام ، وحمل ذلك العلم من بعدهم تلاميذهم
من التابعين .

وكان لسُكُل صحابيِّ تابعون يلازمونه ، ومنهم من يختصُّ
واحدًا منهم بالملازمة أو يغلب عليه ذلك .

فناقل علم ابنِ عباس رضى الله عنهما عِكرمة مولاة ؛ وناقل
تفسيره مُجَاهِد .

وناقـل علم عمر — سعيد بن المسيـب مع غيره ثـم عاصروه ؛
وناقـل علم ابن عمر مولاه نافع .

وفي العراق ناقـل علم عبد الله بن مسعود علقـمة ، وإبراهيم
النخعي ، ونقل آل البيت وغيرهم علم علي بن أبي طالب كرم الله
وجهه ، فوق ما كان معلوما له بين الصحابة من فتاوى تنفذ إلى
أب الحقائق ، وما كان له من آراء تشرق في مدلم الأمور ، حتى كان
يقول عمر رضي الله عنه كلما أعضل أمر : « مَسْأَلَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنَ
لَهَا » .

وكان أولئك التابعون ينقلون أحاديث الرسول عليه الصلاة
والسلام والآثار المروية عنه من أعمال وتقاريرات ؛ وينقلون علم
الصحابة الذي تخرجوا عليه ، ويعتبرون ما أجمع عليه الصحابة حجة
قطعية لا مـناص من اتباعها ، وإن اختلفوا كان لهم أن يختاروا
من بينها ، ولا يخرجوا عن كلها ، وفي الغالب كان كل تلميذ يتبع
شيخه من الصحابة .

وكان لهم مع ذلك اجتهاد فيما لا يُعرف فيه من قبلهم رأى
في أمر من الأمور ، فإنهم حينئذ يجتهدون آراءهم كما سلك شيوخهم
من الصحابة .

وأخذت في عهد التابعين مناهج الاجتهاد تميّز من غير انحراف
ولا خروج عن الرُّبقة ، بل الجميع متعلقون بالكتاب والسنة وعلم
الصحابة يعتبرونها المنجاة من هاوية الباطل .

فكان لفقهاء العراق نهجٌ في الاجتهاد بعد النصوص وأقوال
الصحابة ، وغلب عليهم الاجتهاد بالقياس .

وكان لفقهاء الحجاز نهجٌ وبغلب فيه الأخذ بالمصلحة ، وكان
لكلّ منهاج مدرسة قائمة بذاتها ، ابتدأت تتكوّن في عهد التابعين ،
ثم نمت من بعدهم حتى تكاملت .

ولا بدّ أن ننبّه هنا أن الصّحابة اختلفوا كما نوّهنا ، وأن
التابعين اختلفوا كما قرّرنا . وإن الاختلاف في الفروع الفقهيّة لا ضرر
فيه على المسلمين ، ولا على الحقائق الإسلامية ما دام القصد الوصول
إلى الحقّ ، وليس في واحد من الآراء هدمٌ لنصٍّ ، أو نقضٌ لأصل ،
أو مصادمةٌ لمقصد من المقاصد الشرعية .

ويروى في ذلك أن عمر بن عبد العزيز قال : ما يسترني باختلاف
أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم خَيْرُ النّعم ، ولو كان
رأياً واحداً لكان الناسُ في ضيقٍ .

ع — جاء بعد هؤلاء التابعين الطبقة الأولى من الأئمة المجتهدين —
كربيعه الرأي ومالك بن أنس وأبي حنيفة والأوزاعي ، وسفيان
الثوري والليث بن سعد ، وغيرهم كثير .

وهؤلاء التقوا بالتابعين وأخذوا عنهم ، ودرسوا الآثار وأوجه
الاستنباط عليهم ، فأبو حنيفة تلقى عن إبراهيم النخعي ، وعطاء ،
وحمد بن أبي سليمان ، وغيرهم . ومالك تلقى عن نافع ، وإن شهاب
الزهرى ، والقاسم بن محمد ، وغيرهم من التابعين الذين أشهروا بالفقہ ،
وسموا بالفقهاء السبعة مثل عروة بن زبير ، وسليمان بن يسار .

وإن عين الفقه قد تفتحت بعد ذلك بهؤلاء الأئمة ، فقد كثر
اتلاميد ، وكثر الدارسون وصار ثمة علماء أعلام تتذاكر بهم
الركبان ، والفتاوى تنتقل عنهم من مكان إلى مكان .

وكان موسم الحج مجالا يتدارس فيه أهل الفقه ، بل إن بعضهم
كان يقصد مع القرّبي إلى الله تعالى النجعة إلى العلم ليتزود مع
زاد التقوى زاد العلم ، وهو من التقوى ، ما دام يقصده لوجه الله
لا يرجو سواه ، فإن الملائكة تحفّ بأهل العلم كما وردت بذلك
الآثار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

وكان بجوار هؤلاء من جانب إسلامي آخر أهل البيت يدونون
أحاديث عليّ وأبنائه وفقههم . وكان من بينهم أئمة أعلام أسهموا
في البناء الفقهي بأوفر سهم على رأسهم زيد بن علي زين العابدين ،
وأخوه محمد الباقر ، وابن أخيه جعفر الصادق ، ومنهم عبد الله
ابن حسن ، وكان شيخاً لأبي حنيفة رضى الله عنهما وكان لآل البيت
مقام معلوم عند الإمامين : أبي حنيفة ومالك .

هـ — تكونت من الاجتهاد ، والإخلاص ، والنية الختسبة
مجموعة من الفقه هي أعظم ذخيرة إسلامية ، وهي أعظم ما دون من
قواعد التعامل الإسلامي بين الأحاد وبين الجماعات والدول .

وقدّرت الأجيال من بعدهم ثمرات ما بذلوا ، ونقلها تلاميذهم
جيلاً بعد جيل ، وتدارسوها وخرجوا عليها ، وأقاموا على ما ورث
منها غروساً من العلم صارت كدوّحاتٍ تُظِلُّ من يستظل بها ، وهم
فيما صنعوا لم يخرجوا عن كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولم يهتفوا
طريقهم ، ولم يسلكوا غير سبيل المؤمنين .

ولقد سارت تلك المجموعة الفقهية مسار النور في الأرض ، فلقد
وجدنا أورباً في عهد نهضتها — تنقل آراءهم . فذهب مالك يجتاز

الأندلس حتى يصل إلى وسط فرنسا أو أعلى من ذلك ، وفي وسط
أوروبا تترجم كتب من المذاهب الإسلامية ، وفي إنجلترا يترجم مثلها .
ولندع الذين يسمون بالمتشركين وأكثرهم لغويون ، وليسوا
فقهاء ، وأكثرهم يتعرضون للفقهاء على غير بَيِّنَةٍ ، ومن غير سلطان
من العلم ، وبقلب لا يرجو الإسلام وقاراً بل يتتبع الأوهام ليجعل
منها حقائق ، بحرّثون القول عن مواضعه ، لندع هؤلاء فهم أعجز
من أن ينالوا من هذا الدين الشامخ العظيم .

وإن المنصفين منهم عدد قليل . وهم يحاولون أن يفهموا الفقه
الإسلامي كما هو ، على أنه قانون إنساني عادل يصلح غذا . للمادة
القانونية في هذا العالم .

وإذا كان ذلك الفقه العظيم يسير في طريق يضع المغرضون فيه
الأشواك والأحجار في أوروبا لينهوا أقوامهم عنه ، فإن المؤتمرات
القانونية استطاعت بإرشاد علماء المسلمين ، وإرادات طلاب الحقائق ،
أن يقرروا قراراً متواضعاً بأن يعترفوا بأنه شريعة قائمة بذاتها صالحة
للتطبيق ومعالجة أدواء العالم الاجتماعية .

وإذا كان القرار متواضعاً لا يخرج عن الصلاحية . فإنه ابتداء
له خط يسير فيه إلى الانتهاء . وأول الغيث قطر ثم ينهمر .

الأئمة :

٦ - برز أولئك الأئمة في التاريخ الإسلامي على أنهم شرح
الفقه الإسلامي ؛ وممتنه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى
عليه وسلم ، وما نقل عن أصحابه رضى الله تعالى عنهم ، وهى شاهد
النور ، ومطلع الرسالة ومنار الشريعة الحمديدية على صاحبها أفضل
الصلاة وأتم التسليم .

وما فرضوا هذه الآراء على الأجيال ، بل قدّموها لهم
على أن ما كان من النصوص فله حكمها لا تغيير فيه ولا تبديل ،
وقد أجمعوا عليه ، إلا ما يكون النص فيه قابلاً للاختلاف
فى فهمه .

أما ما يكون رأياً فإنه رأى يقدم ليُدْرَس ؛ ويقول أبوحنيفة
وهو بمن أكثر من رأى ، وقدّر مسائل واستنبط حكمها : وهذا
أحسن ما وصلنا إليه فمن رأى خيراً منه فليأخذ به .

ويقول وقد سئل عما استنبطه من فقه :

« أهذا هو الحق الذى لا شك فيه ؟ فيجيب : لا أدرى لعلّه

الباطل الذى لا شك فيه » .

وكلهم وحالهم جميعاً تصورها مقالة الفقهاء على لسان كل واحد منهم : « رأينا صواباً يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأً يحتمل الصواب » .

غير أن الأئمة الأعلام منهم من طوى مذهبه في لجنة التاريخ . كالأوزاعي فقيه الشام الذي عاصر أبا حنيفة ، وكابن شبرمة فقيه البصرة وقاضيها ، وكابن أبي ليلى فقيه الكوفة وقاضيها ، وكالليث ابن سعد فقيه مصر الذي قال فيه الشافعي : « انه كان أفقه من مالك لولا أن أصحابه لم يقوموا به » .

وغيرهم كثير ، لا تجد لهم مذهباً مدوناً قائماً بذاته ، وقد تجد لهم أقوالاً كثيرة مدونة في كتب غيرهم من أصحاب المذاهب ، وخصوصاً أهل المذهب الحنفي ، ومن ذلك اختلاف ابن أبي ليلى لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة والرد على سير الأوزاعي له رضى الله عنهما . وتجد آراء مثبتة لهؤلاء الأئمة في الفقه الإسلامى المقارن ، ككتاب المغنى لابن قدامة والمحلى لابن حزم وبداية المجتهد لابن رشد ، والجموع للنووى والمضبوط للسرخسنى .

وإن لواحد من هؤلاء الذين طوت لجنة التاريخ مذاهبهم ،

وهو الليث بن سعد رسالة قيمة في مجاوبة بينه وبين الامام مالك تفيض علماً ، وقد تعرضت لمسائل فقهية كثيرة تناولها بعقل مدرك ، وفقه عميق ، وهي منبعثة من قلب مؤمن مخلص تفيض بحبة ومودة لما لك الذي التقى به في العلم والمذاكرة^(١) .

وإن نسيان مناهج هؤلاء وما وصلوا إليه من حلول في الفروع سببه أمران :

أحدهما — أن أكثرهم لم يكن مقيماً في مدينة يُقصد إليها للعلم ، ويفد إليها التلاميذ ؛ فدمشق في عهد الأوزاعي ، كان العلم قد رحل منها إلى المدينة وبغداد ، ومصر في الوقت الذي كان فيه الليث لم تكن قد صارت منتجعا للعلم والعلماء إلا ما كان من تلاميذ الإمام مالك الذين كانوا يغالبون أصحاب الليث حتى غلبوهم .

الثاني — أنه لم يكن له تلاميذ أقوياء ينشرون في الأقاليم آراءهم ، ويخدمونها بالتدوين أو الفحص والجمع والرواية ، ويقربونها إلى الناس ، ويجعلونها دانية القطوف ، ولم يكن ثمة سلطان يؤيدها .

٧ — انحسرت موجة التاريخ عن ثمانية مذاهب معروفة دُونت

(١) راجع الرسالة في : أعلام الموقعين لابن القيم .

وجمعت . ودرست من التلاميذ في الأماكن التي انتشرت فيها تلك المذاهب ، وبعضها كثر عدد معتنقيه ، وبمقدارهم كان الدرس والفحص ، وبعضهم تعددت أماكنه ، وحيثما حلّ تأثر بعادات الإقليم وعُرف فيه ، وذلك في غير ما ثبت بالنص كما ترى في المذهب الحنفي ، في اختلاف العادات بين فقه أرض الروم ، وما وراء النهر ، والعراقيين ، والاختلاف فيه اختلاف أعراق لا اختلاف فقه .

وكما ترى في مذهب مالك بين اختلاف المغرب ، ومن كان من أتباعه في العراق وهكذا ، وكان ذلك في فروع جزئية ، وكما نرى في اختلاف المذهب الحنبلي بين الخراسانيين والعراقيين .

وإنك لترى هذه المذاهب تجري كالأنهر في الأقطار . فيحمل ماؤها بعض لون المجرى الذي يجري فيه . وتلك المذاهب الثمانية التي سجلت في التاريخ هي :

المذهب الحنفي ؛ والمذهب المالكي ؛ والمذهب الشافعي ؛ والمذهب الحنبلي ، وهذه كما يُعبّر الفقهاء « مذاهب الأمصار » ، أي أنّها التي انتشرت في الأمصار الإسلامية ، ولا يخلو مصر منها ، فلا يمكن

أن يوجد مصر إسلامي خال منها وقد يخلو من بعضها ، ولا يخلو من كلها .

وهناك مذاهب أربعة أخرى قد يخلو مصر منها جميعاً ، ولكن لا تخلو البلاد الإسلامية منها ، فهي منتشرة في أقاليم إسلامية مختلفة ، وأحسب أنها أقلية في أكثرها .

وتلك المذاهب هي مذهب الإمام زيد بن علي زين العابدين المتوفى سنة ١٢٢ هـ ، وهو أقرب مذاهب آل البيت إلى مذاهب الأئمة الأربعة ، بل إن المخرجين فيه في خراسان كانوا إذا لم يجدوا نصاً مأثوراً عن الإمام زيد ، أخذوا باجتهاد أبي حنيفة رضي الله عنهما وهو منتشر في اليمن وخراسان .

والمذهب الثاني مذهب الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق ابن محمد الباقر ، وقد توفي أبو عبد الله سنة ١٤٨ هـ وقد أخذ عنه الإمام أبو حنيفة ، وروى عنه أحاديث .

وارجع إلى كتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد — تجد فيهما رواية أبي حنيفة عن الإمام الصادق رضي الله عنه . وقد قال فيه أبو حنيفة : ما رأيت أحداً أعلم باختلاف الناس من جعفر

ابن محمد؛ وهو منتشر في شيعية العراق، وإيران، وبعض إندونيسيا
وباكستان والهند.

والمذهب الثالث: مذهب داوود الأصفهاني الظاهري، الذي
كان تلميذاً للشافعي رضي الله عنه وهو الذي قصر الاستنباط الفقهي
على النصوص، وأقامه على القرآن، وعلى السنة دون غيرها.
وقد دون المذهب من بعده ابن حزم، وشدد في التمسك بالنص أشد
من داوود، وألف في ذلك كتابه «المُحَلَّى»، وإياه وإن كان
المذهب لا يعلم من يعمل به بعد عصر الموحدين في الأندلس، فهو
جامع للفقهاء الإسلامى، وهو ديوان من دواوينه، كما سماه هو.

والمذهب الرابع: هو مذهب الإباضية، وينسب إلى عبد الله بن
إباض، وهو مذهب يقوم على أحاديث رسول الله تعالى، ولا يخالف
مذهب السنة إلا في الفروع.

والتاريخ الإسلامى يذكر أن عبد الله بن إباض كان من الخوارج
المعتزلة الذين لا يكفرون المسلمين لما يزعمونه من أخطائهم، بل إنهم
يقولون إنهم كفار نعمة.

ولكن أتباعه الذين يقيمون في بعض الجزر والواحات يقولون

لأنه كان تابعيًا ولم يكن خارجيًا ومهما يكن الشأن في أمره ، فإن له مذهبا مدونا خصبًا ، وقد قبس منه ومن غيره قانون الميراث الصادر بمصر برقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وإن كان قليلاً .

الأئمة الأربعة :

٨ — إن أولئك الأعلام كتب أتباعهم مناقب لهم ، ولا يخفى إمام من الأربعة ، ومن ذكرناهم قبلهم من مناقب كتبت لهم ، وهي تصلح مصادر عن أحوالهم ، ولا يصلح تاريخاً يؤخذ مسلسلًا عن أدوار حياتهم ، ومجموع دراساتهم ، ونشر مذاهبهم .

وذلك لأن هذه المناقب تختلط فيها المبالغات المختلفة بالحقائق المقررة الثابتة ، كما ترى في مناقب الإمام الرازي للإمام الشافعي ومناقب المسكي لأبي حنيفة ، وغيرهم . وأيضاً فهي مجموعة من المعلومات المنثورة تحتاج إلى تنظيم وترتيب علمي وتبويب ، وهي ثلث لا تتجه إلى رد المسببات إلى أسبابها ، فلا تكاد تجد من بينها تحليلاً علمياً دقيقاً ، مرتبطاً بالعصر ارتباطاً وثيقاً ، وتقرأ المناقب فتحسب أن علم الأئمة رضوان الله تعالى عليهم كان علماً لا سبب له إلا أنفسهم ، وكأنه لدُنَى .

ولكن في القرن الأخير اتجهت الدراسات لتاريخ الأئمة ،
فابتدأت دراستها بطريقة علمية تَرُدُّ المسببات إلى أسبابها ، والآثار
إلى ما أثر فيها .

ولعلَّ أول كتاب رأيته هو كتاب « المذاهب الفقهية الأربعة
وانتشارها عند جمهور المسلمين ، للكتاب العالم « أحمد تيمور »
رحمه الله تعالى ، ورضي عنه كفاء ما قدم للعلم والدين .

وقبل أن نعلق على الكتاب نذكر ذكريات لنا تتعلق بذلك
العالم الجليل .

أحمد تيمور :

٩ — كنا نشدو في طلب العلم ، وعلمان عظيمان يتردد أسماهما في
مجالس العلم ، وأحدهما لا نكاد نلقاه ، وهو « أحمد تيمور » ، وثانيهما
نلقاه في الندوات ، وفي المجلات وفي الصحف ، وهو المرحوم العلامة
« أحمد زكي » .

ولقد كنا ونحن في دروس التاريخ في مدرسة القضاء الشرعي ،
إذا عزَّ علينا العلم باسم تاريخي ، وشاركنا أستاذنا المحقق في ذلك
اقترحنا أن نرسل إلى « أحمد زكي » عن طريق الصحافة سؤالاً ،

فيعاجلنا بالجواب كأنه مهياً حاضر ، يستعده له ، كما يستعد الجندى للقتال إذا دعا داعيه .

وأما « أحمد تيمور » ، فإنه وإن كان قد ارتضى عندما شددنا في طلب العلم ألا يكون إلا في الندوات الخاصة التي لا يحضرها إلا عليّة العلماء ، ولا يحضرها الطلبة وإن كانوا شادين — فقد ظهر اسمه بين أوساطنا يترددُ بالإكبار والتقدير ، فتُذَكَّرُ مكتبة وما حَوَتْ . وتُذَكَّرُ إسلامياته وتُذَكَّرُ علاقاته بالعلماء ، ومدارساته معهم ، وانصرافه للعلم الإسلامي ، وجمع كل آثاره التي تناوَلها بيده ، سواء أكانت مخطوطة أم كانت مطبوعة ، وتركه المفاصب العليا ، ليتفرغ لعلم الإسلام ، وإحياء مآثر علومه ، ونشرها بين الناس في هداة العالم ، واطمئنان المثبت .

ولقد ابتدأ يكمل نفسه بالدراسة على أكابر العلماء أمثال العالم المتفكر الزاهد الشيخ حسن الطويل إذ جعل مزرعته مستراضاً للشيخ يستجِم كل أسبوع فيها ، « ويستقِرُّ كِران المغلقات مما يتعسر على الأستاذ تيمور الوصول إلى دقيق معناه من معضلات « المِطْق » ، و « الأصول » والأدلة ما بين عقلية ونقلية .

ثم اتصاله بالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فجعل داره ملتقى للتلاميذ ، وما كان الإمام يضمن عليهم بدرس من دروسه التي أشعل بها نور الحق في الأزهر وبين طلابه وأراهم بها الحياة ، وقال لهم فيها كلمته المشهورة : العلم ما علمك من أنت ممن معك .

كانت حياة أحمد تيمور نوراً يضيء ، وفيضاً غير هادر يفيض ، يعرفه ناس من أهل العلم ويعشون إليه ، ولكن ما كان يأنس به إلا الخاصة .

وفاة أحمد تيمور :

١٠ — استمرت تلك الحياة الهادئة دائبة في دراسة كنوز الإسلام ، واستخراجها ، غير وائبة ، ولكن في غير ضجة حتى انطفأ ذلك المصباح المنير في مطلع صيف سنة ١٩٣٠ ، فكانت رنة الناعى ممرقة للناس مكانة من فقدوا من رجالات الإسلام .

كنت أجلس مع بضعة من شيوخنا الأتجاد الذين كانوا يصادقونه ويذاكرونه ، وقد تعودت أن أقبس من مجالسهم وآنس بأخبارهم ، وكان لهم في كل يوم ندوة من الأحاديث المطلقة التي يجمعها العلم ولا تضيق بموضوع معين ، بل إنها سمر أدبي ديني يجمع بين فكاهات

أدبية ، وبيان حقائق إسلامية وردود على ما يجرى على أقلام بعض
الكتاب من انحراف في القول .

ولكن في مساء اليوم الذي شيعت فيه جنازة العالم أحمد تيمور
صار هو موضوع تلك الندوة المباركة ، ومنهم من كان يحاوره ،
ومنهم من كان يصطفيه ويستفتيه ومسكثنا على ذلك أكثر من
ثلاث ليال سوياً لا حديث لذا إلا عن تيمور ، وكنا نعود إليه
الفينة بعد الفينة ، لأنه لا ينسى .

وكانت تنشر له مقالات سلسلة عن أعلام عصره في إحدى
المجلات الأدبية ، فسكنت ألمح صدق القصص ، ودقة الخبر ، واتصال
السند ، في لفظ بَيِّن من السَّهْلِ الممتنع ، لا يعلو على العامة ، ولا يتنَبَّو
عن آذان الخاصة ، ويجد فيه القارئ نوافذ تطل على آفاق واسعة
تكشف عن عصر أولئك الأعلام من غير تكلف في عبارات مقربة .
وكنت ترى في الكتابة تصويراً دقيقاً وواضحاً للعلم من الأعلام ،
من وراء تنقلاته الفكرية .

١١ — ولقد أنصف بهذه الكتابة التي كانت تنشرها
المجلات ، وتسجل في كتب رجال عصرنا .

ومن ذا الذى كان يعرف حياة الإمام حسونه النواوى الذى
سجل له التاريخ مواقف مملوءة بعزة العلم وكرامته .

وما الذى يعرفه الناس عن العالم الذى اعتز بالعلم فقط والذى
كان يُقصد من آفاق الأرض لعلمه ، وهو الإمام حسن الطويل لولا
قلم أحمد تيمور .

إن الأفاضل من علمائنا وكبرائنا الذين علوا بالعلم ، وبالعلم وحده
لا تُذكرُون في أوساط الناس كما يذكر غيرهم ، وكان من الوفاء
للعلم والعلماء أن يسجلهم إمام جليل مثلهم في كتب منشورة .

ولكن الذين أدركهم تيمور ، والتقى بهم وكان لهم النصيب
الوفير ، جاءوا بعدهم يحتاجون إلى من يلتفت إليهم في وسط ضجة
غيرهم ممن لم يكن لهم فضلهم ، وليس لهم في الدين والخلق والعلم
مآثرهم ، فهل من منصف يحقق ينصفهم ، كما أنصف أسلافهم من
الأكرمين أحمد تيمور رحمه الله تعالى !

إن تاريخ علمائنا الذين اتصت حياتنا بحياتهم ، ونهلنا من
معارفهم ، وقدموا لنا أرْسَال الفكر سائغة نقيّة سليمة ، لم يرتقيا

ريب ، ولم يخالطها انحراف ، إلهم في ذمة التاريخ والتعريف بهم
في أعناقنا .

كتابات أحمد تيمور :

١٢ — تقسم كتابة تيمور بسمات ثلاث لعله قد اختص بها
في عصرنا .

السمة الأولى : الدقة ، وكأنّ اللفظ فيها قد وضع على قدر المعنى ،
نسق عليها تنسيقاً حيك عليها ، بحيث لا يمكن أن يتسع لسواها ،
ولو أردت أن تضع كلمة مكان أخرى لكان ذلك عسيراً مع السهولة
والوضوح . وقرب المعنى بلا تعقيد ، ولا إعضال . بل إنك تجد
الكلام سهلاً ميسراً على طرف التمام .

السمة الثانية : الإيجاز من غير إخلال ، تقرأ الكلام ، فتحس
بأنه ما ترك مما تصدى له أقل جزء من المعنى ، وذلك من غير إبهام .
وإن هذا النوع من الإيجاز الوافي أصعب من الإطناب المرسل ، لأن
الإطناب تكتب فيه المعاني عند ورودها مرسل ، وكلما جاءت على
الخطر سطرت على القرطاس ، من غير ملاحظة لأن تكون الألفاظ
أوسع من المعاني أو لابساً لباسها لا تسع غيرها ، أما الإيجاز غير

المخل ، فإن المعنى يجمع ، ويبحث له عن أقل لفظ يلبسه من غير إمراف
في الثياب ، ولا تخلخل فيها ، وتعجبنى في هذا المقام كلمة للمفقور له
سعد زغلول في خطاب أرسله إلى صديق له ، وكان فيه إطناب :
« أعذرني في هذا الإطناب فإنه ليس عندي وقت للإيجاز » .

السمة الثالثة : جمال العبارات جمالاً هادئاً ، ربما لا يكون له
بريق ، ولكنه جمال يلتقي فيه جمال اللفظ مع جلال الحقائق ، فلا يدرى
القارئ أهو معجب بالمعنى وحده أم بها مع كسائها غير البراق ،
وإن كان متناسقاً منسجماً .

المذاهب الأربعة :

١٣ - في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٤ أنشئت بكلية الحقوق
بجامعة القاهرة دبلوم للشرعة بالدراسات العالية ، لأن الحاجة العلمية
استدعت وجودها ، إذ أن طلاب هذه الدراسات اتجهوا إلى الشرعة
يكتبون رسائلهم فيها ، ومنهم كان يتعسر عليه فهم مصادرها ،
وفتح مغاليتها ، فكان لابد من دراسة توجههم وتيسير لهم السبيل
لذلك ولأن الأنظار اتجهت إلى كلية الحقوق بالقاهرة لتنهل من
عذبتها في الشرعة ، ولأنه وجب أن تقرب دراسة الشرعة بتعمق

الطلاب القانون ، ليستقيموا على منهاجها ، ولأنه وجب أن يتصل
حاضرها بماضيها بدراسة المجتهدين وليرى فيها الطلاب نور الشرق ،
ومن انبثق منه فكانت دبلوم الشريعة مؤئل الطلاب والباحثين .
وقد ألفت عند وضع منهاجها لجنة من كبار رجال القانون
وأساتذة الشريعة بالسكينة وعلى رأسهم أستاذنا المرحوم أحمد إبراهيم ،
ومن المصادفات الطيبة أنه كان من أصدقاء أحمد تيمور ، ومن علماء
الشرق الأخيار .

وكان من المنهج الذي وضع دراسته أحد المجتهدين بحيث يدرس
كل عام إمام من الأئمة أصحاب المذاهب المشهورة في الأمصار وأصولهم
التي تصوّرُ ناحية فكرية من نواحي الفقه الإسلامي ، من غير
إبتعاد عن مصادره ، وإن اختلفت الأنظار حولها ، كل يقطف منها ،
ويتمصص ، ثم يخرج من بعد ثماراً مختلفاً ألوانها ، وإن اتحد في الجملة
مذاقها ، لأن الينبوع واحد والتربة خصبة ، والبذر متشابه وأكمله
مرىء غير ولىء .

١٤ — ولقد عهد إلى دراسة مادة أحد المجتهدين ، وسرت فيها
في طريق سوى أو أحسبه كذلك ، وكنت أجد للتاريخ مصادره

مستوفاة ، وإن كنت أحياناً أجده ركاماً — قد اختلط فيه الجوهر بالحجر فكان الانتقاد ليس يسيراً سهلاً ، والأصول لها بواطنها .

ولكن أمراً أعيانى البحث فيه وهو البلاد التى حل فيها المذهب من المذاهب بقدر كبير أو قدر قليل ، وذلك واجب لتعرف مواطنه ، وأراضيه التى أخذ أعرافها ، واتجاهاتها فى الأمور التى لا نص فيها ، ولأن معرفة ذلك من معرفة أحوال المسلمين ، وهو واجب على كل مسلم يشغل بالدراسات الإسلامية ، ولقد ورد فى الآثار عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يَهْتَمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ »
ولسكنى وأنا أبحث فى المكاتب ، وأتجه إلى صغير الأحجام من الكتب — دون الضخم كثير الأوراق — وجدت طلبتى فى كتاب «المذاهب الفقهية الأربعة» ، وفى غيره من كتب التراجم . فتحققت فيها الغاية ، وسهل على ما صعب ، وقرب ما بعد ، فأخذته .

ومن الحق على أن أقول إن كثيراً مما فى كتب المذاهب الأربعة التى هدانى الله تعالى إلى كتابتها ، كثير مما فيها : لكتاب الأستاذ أحمد تيمور حظ فيه موفور ، فأخذت منه مع غيره الكثير .

وفي هذا الكتاب الصغير في حجمه الكبير فيما اشتمل عليه وجدت ما يُعتمد عليه ، وما يُطمأن إليه ، لأنه يرجع الكلام إلى مصادره ، والحقائق إلى ينابيعها من غير تفريط ، شأن العالم الثبت المنقّب عن الحقائق خفيها وجليلها .

١٥ — والكتاب يتبدى بمقدمة موجزة في تاريخ الفقه الإسلامي ، وينابيعه حتى يصل إلى أكبر الأئمة الأربعة وهو أبو حنيفة ، فيذكر موطنه الذي ولد فيه وعاش وتلاميذه الذين تلقوا عليه ، ويذكر البلاد التي شاع فيها مذهبه وإيثار أصحابه بالقضاء ، ويتتبع البلاد التي انتشر فيها بلداً بلداً — يسترسل استرسالاً محكماً دقيقاً في بيان ما يجري بين هذا المذهب وغيره من المذاهب من منافسة ، ويخصّ مصر ببيان مقام المذهب مع المذاهب الأربعة ، ويتتبعه في المواطن التي انتشر فيها متقصياً حتى يصل إلى البلاد التي يقل فيها ، ويستعصى عليه أن يعرف مقدار نسبته فيها ومبدأ وجوده . فيقول رحمه الله .

« أما بدء دخول المذهب الحنفي في سائر البلاد فغاية ما وقفنا عليه من انتشاره في القرن الرابع ما ذكره المقدسي في أحسن التقاسيم .

في كلامه في كل إقليم ، ومنه يُعَلَم أنه كان الغالب على أهل صنعاء وصعدة باليمن ، والغالب على فقهاء العراق وقضاته ، وكان منتشراً بالشام . تكاد لا تخلو قسبة أو بلد من حنفى .

وربما كان القضاة منهم ، إلا أن أكثر العمل فيها كان على المذهب الفاطمى في زمنه ، أى كما كان في مصر في عهد الفاطميين . ويسترسل في بيان أماكن المذاهب ما كان فيها شائعاً ، وما كان فيها من غير شيوع .

ثم يتَّجه من بعد إلى مذهب مالك ، ويسميه مذهب « أهل الحديث » ، فيبين موطنه الأصيل ، وهو المدينة ، ثم ظهوره ببغداد ، وضعفه في القرن الرابع الهجرى .

ثم ظهوره منتشراً في غرب البلاد الإسلامية ، وسيطرته وشيوعه في مصر وما والاها من شمال أفريقيا ، حتى يصل إلى الأندلس وأجزر التي تصاقبها من البحر المتوسط ، ويتبع المذهب في الشرق ، حيث يدخل « الرِّى » ، وزيارته للهند . . . إلى آخره ، ويتقدم بالتوضيح للمذهب المالكى في مصر ، فيبين أول دخوله ومن أدخله ، ويحقق في ذلك مقارناً بين النصوص جامعاً بينها

— ثم يشير إلى الحال في العصر الحاضر — وسيادة المذهب الحنفي في أفريقية (تونس) ثم غلبة المذهب المالكي عليه .

ويُبين أن أول ما دخل إلى الأندلس من المذاهب الفقهية مذهبُ « الأوزاعي » وقد غلب عليها ، ثم أدخل المذهب المالكي الأمويون بالأندلس ، وزال مذهب الأوزاعي حول المائتين .

ويبين أن شيوع المذهب كان بإلزام من أميرها الأموي ، لأنه أثني عليه ثناء طيباً ، وفضله على أحكام الجرم المدني ، وقال لحديثه « نَسَأُلُ الله تعالى أن يزين حرمنا بملسككم » .

ويتقصى شيوع المذهب المالكي لا يفادر بلداً كان فيه إلا ذكره .

وهكذا يسير على طريقته في بيان أماكن انتشار المذهبين الشافعي والحنبلي من غير تقصير في بيان المواضع ، كما فعل في المذهبين الحنفي والمالكي ، وقد ضربنا بهما الأمثال .

١٥ — ويلاحظ في هذا الكتاب القيم ثلاثة أمور :

أولها — أنه لم يُعن بدراسة حياة الإمام دراسة تحليلية متقصية ،

ولم يدرس أصول فقهه ، ذا كراً ما بنى عليه آراءه ، لأن هذين الأمرين لم يكونا غايته ، إذ أن فقهه عمل فقهي يترك للفقهاء يدرسونه ، ويبينون مبادئه ونهاياته ، ويقابلون بينه وبين غيره ، ولأن تاريخ الأئمة كان قائماً في مناقبهم ، وما كان من شأنه أن يكرر ما هو مجموع مبسوط في إطار واحد ، إنما كانت عنايته متجهة إلى ما هو منشور غير مجموع ، وفي وقت لا نكاد نجد فيه كتاباً جمع فيه بين ما هو منشور من أماكن المذاهب ، وبين ما هو شائع في أرضه ، وما هو قليل فيها ، وقد سدد الأستاذ أحمد تيمور تلك الثغرة ، وملاً ذلك الفراغ ، وهو في ذلك محمود الصنيع .

الأمر الثاني — أنك لا تجد مذهباً من المذاهب قد استولى استيلاء كاملاً على بلد من البلدان ، بل كان يزاحمه غيره أحياناً ، ويجاوره في تمكنه أحياناً أخرى ، ولذلك تراه قد ذكر المذهب الواحد في عدة أقاليم وذكر غيره أيضاً في هذه الأقاليم ، ولكن أحدهما يكون كثيراً في هذا الإقليم ، والآخر قليل فيه .

الأمر الثالث — الذي يلاحظ في هذا الكتاب المفيد القيم كثرة نقوله ، وذلك من فضل الثبوت عند الكتاب الجليل ، وهو يتكلم

فى حكاية نقول فكان لابد أن يكون ذكرها بالنص مقصوداً ،
ليأخذ بيد القارئ ، ويكون على مقربة من المصادر الإسلامية ،
ولكى يتأكد من صدق الحكاية ، وسلامة النقل ، ولكى ينقل
علم الأسلاف إلينا ليخطبوا خيالنا ، وفى كلام الكثيرين منهم
مشرق الحكمة .

١٦ — وإن عبقرية التصنيف التى اتسم بها الكتاب السلفيون
هى فى هذا النوع من التأليف الحكم ، إذ يصفون النقول القديمة
متناسقة يأخذ بعضها بحجز بعض بحيث لا تجد تناقضاً فى أجزائها ،
ولا تضارباً فى معانيها . ولا تجد كلمة تكون نائية عن الأخرى غير
مؤلفة معها ، ولا ناشزة عنها ، بل هى فى طوعها وانقيادها
وسلاستها .

وليس ذلك هيناً لينا ، إنما هو صنيع لا تقوم به إلا يد ماهرة ،
ومثله كمثل عالم الآثار الذى يجرى إلى الجدار المتناثر فى بقعة الآثار ،
وكأنه حجارة منشورة ، فيجىء إليها ويجمع متناثرها ، ويؤلف
بينه ويجعل منه إناء يمثل أوانى عصره ، وقد جمعه من قطع غير
متألفة فجعلها متألفة .

فليست الكتابة العلمية إنشاء فيه جمال ألفاظ ، أو سبك عبارات ، إنما الكتابة العلمية تأليف بين الألفاظ والمعاني ، وجمعها من بين المتناثر ، ليكون كياناً قائماً بذاته .

ولا أحسب أني رأيت كاتبين عظيمين يتشابهان في جودة هذا النوع كالأستاذ أحمد تيمور وصديقه الفقيه العظيم الأستاذ « أحمد إبراهيم » فقيه عصره .

١٧ - إن بعض الذين يدّرجون حول الكتابة وتأليف الكتب يحسبون ذلك عملاً صغيراً ، ويقولون مستهينين :

إن أقصى ما يدل عليه الكتاب أن صاحبه عنده مكتبة استطاع أن ينتفع بها ، وقد سمعها من أستاذ جامعي توفي إلى رحمة الله ، وقد وقع الكثيرون في هذا لأنهم حسبوا التأليف ضجة عبارات ، وترديد أقوال وتغيير كلمات ، وتبديل جمل .

إن الأستاذ أحمد تيمور قد جمع كتابه من أجزاء منشورة في كتب التاريخ العام ، ومعاجم البلدان ، والتراجم والمناقب ، وغير ذلك ، وإنك لتجد في الصفحة الواحدة أحياناً خمسة مصادر ، وهي لا تزيد على ستة عشر سطراً ، ولا تقل صفحة عن مصدرين .

وإذا كان تعارض بينها عمل على التوفيق ، ولولا أنه يعزو
قوله دائماً إلى مصدره ما ظننت أن أكثر ما فيها منقولات مؤتلفة .

وقد حاولت إحصاء ما اعتمد عليه من كتب فوجدت الحسبة
قاربت المائة . وفي الحق إنى أعظمت الجهود الذى بذل فى ذلك
الكتاب الصغير الحجم ، العظيم الجدوى والذى سدّ به فراغاً ، لم يسده
أحد من قبله ، ولم أجد من بعده من سايه أو سار فى طريقه .

وإن الفراغ قائم فى المذاهب الأربعة الأخرى ، وهى المذهب
« الزيدى والإمامى والظاهرى والإباضى » .

وقد ذكرنا فيما كتبنا بعضاً من ذلك ، ولكن دون ما قام
به العالم الجليل رضى الله عنه ، وأثابه عن الإسلام خيراً ، ومكّن
الأخلاف من أن ينتفعوا بما خلف ، إنه سميع مجيب .

محمد أبو زهرة

كلمة اللجنة

بقلم الأستاذ عبد السلام شهاب

عضو اللجنة والمحرر بجريدة الأهرام

منذ أكثر من أربعين سنة ، نشر هذا البحث الطريف القيم
للعلامة المحقق المغفور له أحمد تيمور (باشا) رحمه الله في إحدى
المجلات الدينية .

وقد استقبله القراء يومئذ بمزيد من التقدير والإعجاب ، تمثل
في الرسائل العديدة التي بعثوا بها من مختلف البلاد .
وفي مقدمة أصحاب هذه الرسائل عشرات من علماء الإسلام
الأعلام ، وأقطاب العروبة الأجلاء ، وقادة الفكر والأدب المشهورين .
في ذلك الحين .

وأكثر من ذلك ، كان لنشر هذا البحث القيم غير المسبوق
في اللغة العربية ، دوى كبير في دوائر الباحثين الغربيين المتخصصين ،
وفي مقدمتهم كبار العلماء المستشرقين .

وأعرب كثير منهم عن دهشتهم من أن يسبق إلى مثل هذا البحث الدقيق ، مؤلفٌ عربيٌّ ، وأن يستطيع باجتهاده الخاص أن يجلو غوامضه ، ويلم بكل نواحيه .

وكان من نتائج هذا التقدير الكبير للبحث وصاحبه ، أن أعيد طبعه ونشره في رسالة مستقلة ، ظهرت في حياة المؤلف ، في السنة الهجرية ١٣٤٤ — الموافقة للسنة الميلادية ١٩٢٦ .

ثم أعيد طبع الرسالة للمرة الثانية ، في السنة الهجرية ١٣٥١ الموافقة للسنة الميلادية ١٩٣٣ ، بعد وفاة المؤلف عليه رحمة الله — بما يقرب من ثلاث سنوات .

ولم تكن هذه الرسالة ، هي وحدها التي انفردت من بين مؤلفاته الكثيرة بإثارة العجب والإعجاب لدى كبار الباحثين المتخصصين في الشرق والغرب .

فالحق الذي لا مرية فيه أن كل مؤلفاته ، ما ظهر منها في حياته وما ظهر بعد وفاته ، أو هو بسبيل الظهور ، قد استحققت ذلك وأكثر منه ، بما توافر في كل منها من غزارة العلم ، ودقة البحث ، والتحقيق .

وصحة المنهج واستقامته ، وإتقان الأداء ، في بيان سهل ممتع ، وأسلوب لطيف جذاب .

ولا شك أن الفضل الأكبر في ذلك يرجع إلى ما اشتهر به المؤلف ، أجزل الله مثوبته ، من ميل فطري إلى الاستزادة من العلم ومن صبر جميل على المطالعة الواعية بما حفلت خزانة كتبه من عديد المراجع والمخطوطات والمؤلفات النفيسة في شتى أنواع العلوم والفنون والآداب ، مع الرغبة القوية الخالصة في النفع بها ، خدمة للدين والعلم والعروبة .

وعلى سبيل المثال ، نذكر أن هذه الرسالة الصغيرة الحجم الكبيرة الفائدة ، قد أودعها المؤلف خلاصة بحثه واستقصائه في عشرات من تلك المراجع والكتب المطولة ، وفي مقدمتها : مقدمة ابن خلدون ، وخطط المقرئ ، ونفح الطيب «والكامل» لابن الأثير و«وفيات الأعيان» لابن خلكان ، و«صبح الأعشى» للقلقشندي و«ورحلة ابن بطوطة» ، ومحاضرة «الأوائل» ، وحسن المحاضرة طليوطي ، و«معجم البلدان» لياقوت و«المنهل الصافي» لابن

تغرى بردى ، و«مواسم الأدب و» «بُغية الملتبس» للضبي ، والدَّيَّاج
لابن فرحون ، ونيل الابتهاج ، والمعجب : للمراكشي ، والفوائد
البهية ، ومسرح العيون لابن نباتة ، وتهذيب التهذيب ، ورفع الأصر
للجاحظ بن حَجَر ، وقضاة مصر لعلی عبد القادر الطوخی ، وتحفة
الأحباب ، والإعلان بالتوبيخ للسخاوی ، وكنش ابن مُفلح وطبقات
الحنفية ، والمرقاة الوفية للفيروزآبادی . وطبقات المالكية ، والطبقات
ومعید النعم للتاج السبکی ، وأحسن التقاسیم للمقدسی ، والثغر البسام
فی قضاة مصر والشام ، لابن طولون ، والسبل الوابلة علی ضرائح الحنابلة .
لمحمد بن حمید المکی ، والعقد الثمین فی تاریخ البلد الأمين للشعالی .
وغيرها مما يراه القراء مثبتاً في هامش الرسالة .

من أجل هذا كان الإقبال على الرسالة عظيماً عند نشرها من
مختلف أنحاء البلاد العربية والإسلامية مما جعل نسخها تنفذ بعد أشهر
قليلة ، وحداً باللجنة إلى إعادة طبعها لتستطيع تلبية الرغبات الكثيرة
التي تلقتها من داخل البلاد وخارجها في سائر الأقطار والأُمصار .

وإنه ليسر اللجنة ويسعدّها حقاً أن وفقها الله جل شأنه إلى تقديم
الطبعة الحالية للرسالة مصدرة بهذه الدراسة العلمية القيمة للاستاذ

الفاضل الشيخ محمد أبو زهرة مع المقدمة القيمة للأستاذ الدكتور على
حسن عبد القادر .

وإن اللجنة إذ ترى نفسها عاجزة عن شكرها وتقديرهما تضرع
إلى الله أن يتولى جزاءهما، وأن يبارك في حياتهما وعند الله جزاء المحسنين

عبد السلام شهاب

عضو اللجنة والمحضر بالاهرام

حُدُوثُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ وَانْتِشَارُهَا

تَمْهِيدٌ لِلْمَوْلَفِ

نريد بهذه المذاهب الفقهية مذاهب الفقهاء المجتهدين الأربعة :
الحنفي ، والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي . وهي المذاهب المعمول بها
عند جمهور المسلمين إلى اليوم والتي كتب لها البقاء والتغلب على
سواها من مذاهب أهل السنة . كذهب سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بالسكوفة ،
والحسن البصري بالبصرة . والأوزاعي بالشام والأندلس وغيرهما ،
وابن جرير الطبري وأبي ثور ببغداد ، ودَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ في كثير
من البلدان وغيرها من مذاهب فقهاء الأمصار .

وكانت الفُتْيَا — قبل حدوث هذه المذاهب — تؤخذ في عصر
الصحابة عن القُرَّاء منهم ، وهم الحاملون لكتاب الله ، العارفون
بدلالاته (١)

(١) عن ابن خلدون .

فلما انقضى عصرهم ، وخلف من بعدهم التابعون ، اتبع أهل كل عصرٍ فتياً من كان عندهم من الصحابة ، لا يتعدونها إلا في اليسير مما بلغهم عن غيرهم . فاتبع أهل المدينة في الأكثر فتاوى عبد الله ابن عمر ، وأهل الكوفة فتاوى عبد الله بن مسعود ، وأهل مكة فتاوى عبد الله بن عباس ، وأهل مصر فتاوى عبد الله بن عمرو ابن العاص (١) .

وأتى بعد التابعين فقهاء الأمصار ، كأبي حنيفة ومالك وغيرهما ممن ذكرناهم ، فاتبع أهل كل مصر مذهب فقيه في الأكثر .

ثم قضت أسباب بانقشار بعض هذه المذاهب في غير أمصارها ، وبانقراض بعضها ، فلم يطل العمل بمذهب الثوري والبصري لقلّة أتباعهما ، وبطل العمل بمذهب الأوزاعي بعد القرن الثاني ، وبمذهب أبي ثور بعد الثالث ، وابن جرير بعد الرابع (٢) .

كما انقرض غيرها من المذاهب ، إلا الظاهري فقد طالت مدته ، وزاحم المذاهب الأربعة المذكورة ، بل جعله المقدسي في « أحسن التقاسيم » رابع المذاهب في زمنه - أي في القرن الرابع - بدّل الحنبلي وذكر الحنبليّة في أصحاب الحديث . وعده ابن قرحون في الديباج

(١) عن المقرئ والديباج . (٢) عن المقرئ والديباج .

الخامس من المذاهب المعمول بها في زمنه أى في القرن الثامن ثم
درّس بمد ذلك ولم يبق إلا المذاهب الأربعة ، ومذاهب أخرى
خاصة بطوائف من المسلمين ، لا يعدها جمهورهم من مذاهب أهل
السنة ، ولهذا لم تتعرض لذكرها .

وذكر ابن خلدون: أن المذهب الظاهريّ درّس بدرؤس أئمتّه
وإنكار الجمهور على منتحله ، ولم يبق إلا في الكتب وربما يعكف
متكلفو انتحاله عليها لأخذ فقههم منها ، فلا يظفرون بطائل ،
ويصيرون إلى إنكار الجمهور عليهم . ولم يبق إلا مذهب أهل
الرأى من العراق ، وأهل الحديث من الحجاز .

أحمد تيمور

المذهبُ الحنفِي

مذهب أهل الرأي :

هو أقدم الأربعة ، وصاحبُه الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان ،
الكوفي رضى الله عنه ، المولود سنة ٨٠ هـ والمتوفى ببغداد سنة ١٥٠ هـ
على الأصح .

وكان منشأ هذا المذهب بالسكوفة موطن الإمام ؛ ثم انتشر
في سائر بلاد العراق .

ويقال لأصحابه أهلُ الرَّأْي ، لأن الحديث كان قليلاً بالعراق ،
فاستكثروا من القياس ومهرؤا فيه . ولإمامهم مقام في الفقه
لا يُلْحَق ، شهد له بذلك أهل جِلْدَتِهِ ، وفي مقدمتهم مالك
والشافعي ^(١) .

(١) عن ابن خلدون .

ويذكر أصحاب طبقات الحنفية أن هذا المذهب شاع في بلاد
بعيدة ومدن عديدة ، كنواحي بغداد ومصر ، وبلاد فارس
والرُّوم ، وبلخ وبخارى وقرغانة ، وأكثر بلاد الهند والسند
وبعض بلاد اليمن وغيرها .

وفي طبقات للحنفية^(١) عندنا : أن أصحاب أبي حنيفة الذين
دُونُوا مذهبه أربعون رجلاً منهم : أبو يوسف ، وزفر ، وأن أول
من كتب كتبه أسد بن عمرو .

وفيها أيضاً أن نوح بن أي مريم عُرِفَ بالجامع ، لأنه أول
من جمع فقه أبي حنيفة في قول ، وقيل : لقب بذلك لجمعه بين علوم
كثيرة .

إيثار الحنفية بالقضاء :

ثم لما قام هرون الرشيد في الخلافة ، وَوَلَّى القَضَاءَ أبا يوسف
صاحب أبي حنيفة ، بعد سنة سبعين ومائة ، أصبحت تولية القضاء
بيده ، فلم يكن يُوَلَّى ببلاد العراق وخراسان ، والشام ومصر — إلى
أقصى عمل أفريقية — إلا من أشارَ به ، وكان لا يُوَلَّى إلا أصحابه

(١) نرجح أنها المرقاة الوفية للفيروزابادي : انظر الخزانة النيمورية .

والمنتسبين إلى مذهبه ، فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ،
وفشا المذهب في هذه البلاد فشواً عظيماً .

كما فشا المالكي بالأندلس بسبب تمكن يحيى بن يحيى بن كثير
عند الحكم المنتصر ، حتى قال ابن حزم : مذهبان انتشرا في بدء
أمرهما بالرئاسة والسلطان : الحنفي بالمشرق ، والمالكي بالأندلس (١) .

ولم يزل هذا المذهب غالباً على هذه البلاد ، لإيثار الخلفاء
العباسيين الحنفية بالقضاء ، حتى تبدلت الأحوال وزاحمتها المذاهب
الثلاثة كما سيأتي في الكلام عليها . وبلغ من تمسكهم به في القضاء
أن القادر بالله استخلف مرة إياس (العباس أحمد بن محمد البارزي
الشافعي) عن أبي محمد بن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد ، بإشارة
أبي حامد الإسفرايني ، فأجيب إليه بغير رضا الأكفاني ، وكتب
أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان : أن
الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية . فاشتهر ذلك وصار أهل
بغداد حزبين ثارت بينهما الفتن ، فاضطر الخليفة إلى جمع الأشراف
والقضاة ، وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الإسفرايني أدخل على أمير

(١) عن القريري وفتح الطيب وبغية المنتس .

المؤمنين مداخل أوهه فيها النصيح والشفقة والأمانة ، وكانت على أصول الدّخل والخيانة ، فلما تبين له أمره ، ووضح عنده خبث اعتقاده فيما سأل فيه من تقليد البارزى الحُكم ، وما فى ذلك من الفساد والفتنة ، والعدول بأمير المؤمنين عمّا كان عليه أسلافه من إيثار الحنفية وتقليدهم واستعمالهم ، صرف البارزى ، وأعاد الأمر إلى حقه ، وأجراه على قديم رسمه ، وحل الحنفية على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والإعزاز . وتقدّم إليهم ألاّ يلقوا أباً حامداً ، ولا يقضوا له حقاً ، ولا يرُدُّوا عليه سلاماً . وخلع على أبى محمد الأ كفانى ، وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة ، وظهر التسخّط عليه ، والانحراف عنه ، وذلك فى سنة ٣٩٣ هـ . واتصل ببلاد الشام ومصر (١) .

فى افريقية وصقلية :

وكان الغالب على افريقية الشُّنن والآثار ، إلى أن قدم عبد الله ابن فروح أبو محمد القاسى بمذهب أبى حنيفة ، ثمّ غلب عليها لما

(١) عن المقرئى .

وَلِيَّ قَضَائِهَا أُسْدُ بْنُ الْفُرَاتِ بْنِ سَفَّانٍ^(١) . ثُمَّ بَقِيَ غَالِبًا عَلَيْهَا حَتَّى
حَمَلَ الْمَعَزُّ بْنُ بَادِيسٍ أَهْلَهَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ^(٢) وَهُوَ الْغَالِبُ إِلَى
الْيَوْمِ عَلَى أَهْلِهَا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ يَقْلُدُونَ الْمَذْهَبَ الْحَنْفِيَّ .

وَفِي « الدِّيبَاجِ » لِابْنِ فَرَحُونَ : أَنَّ الْمَذْهَبَ الْحَنْفِيَّ ظَهَرَ ظُهُورًا
كَثِيرًا بِأَفْرِيقِيَّةٍ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ سَنَةِ ٤٠٠ هـ . فَانْقَطَعَ وَدَخَلَ مِنْهُ شَيْءٌ
مَأْوَرَاءُهَا مِنَ الْمَغْرِبِ قَرِيبًا مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَمَدِينَةِ « فَاس » . وَفِي
« أَحْسَنِ التَّقَاسِيمِ » : أَنَّ أَهْلَ صَقْلِيَّةٍ حَنْفِيَّةُونَ .

(١) عَنِ الْمُقْرِيزِيِّ . وَالْمُرَادُ بِأَفْرِيقِيَّةٍ - مَا يَشْمَلُ طَرَابُلُسَ وَتُونِسَ وَالْجَزَائِرَ ،
وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ . وَتَفْصِيلُ الْخِلَافِ فِيهَا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ . وَيَسْتَفَادُ
مِنْ « مَعَالِمِ الْإِيمَانِ » أَنَّ ابْنَ فَرُوحٍ سَمِعَ مِنَ الْإِمَامَيْنِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَكَانَ
إِعْتِمَادُهُ عَلَى مَالِكٍ وَلَسَكِنَّهُ كَانَ يَمِيلُ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِذَا ظَهَرَ عِنْدَهُ صَوَابُهُ ،
أَوْ سَمِعَ ابْنَ الْفُرَاتِ مِنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَنَشَرَ مَذْهَبَ أَهْلِ الْعِرَاقِ
بِأَفْرِيقِيَّةٍ لِسَبَبِ تَرْكِ صَاحِبِ « الْمَعَالِمِ » ذِكْرَهُ .

وَذَكَرَ ابْنُ خُلْدُونَ أَنَّهُ كَتَبَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْلَا ثُمَّ انْقَلَبَ إِلَى
مَذْهَبِ مَالِكٍ .

(٢) عَنِ السَّكَاكِلِ لِابْنِ الْأَثِيرِ . وَكَانَتْ وَلَايَةُ الْمَعَزِّ سَنَةَ ٤٠٧ هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ

٤٥١ هـ .

وذكر أيضاً أنه سأل بعض أهل المغرب : كيف وقع مذهب
أبي حنيفة — رحمه الله — إليكم ولم يكن على سابقتكم ؟
قالوا : لما قدم وهب بن وهب من عند مالك رحمه الله ، وقد
حاز من الفقه والعلوم ما حاز ، استنكف أسد بن عبد الله أن يدرس
عليه ، لجلالته وكبر نفسه ، فرحل إلى المدينة ليدرس على مالك ،
بوجوده عليلاً ، فلما طال مقامه عنده ، قال له : إرجع إلى ابن وهب
فقد أودعته علمي . وكفيتكم به الرحلة . فصعب ذلك على أسد
وسأل : هل يُعرف لمالك نظير ؟ فقالوا : فتي بالكوفة يقال له محمد
ابن الحسن صاحب أبي حنيفة .

قالوا : فرحل إليه ، وأقبل عليه محمد إقبالاً لم يقبله على أحد ،
ورأى فيه فهماً وحرصاً ، فزقه الفقه زقاً .

فلما علم أنه قد استقلّ وبلغ مراده فيه ، سبّبه إلى المغرب ،
فلما دخلها اختلف إليه الفتيان ، ورأوا فروعاً حيرتهم ، ودقائق
أعجبتهم ، ومسائل ما طنت على أذن ابن وهب . وتخرج به خلق ،
وفشا مذهب أبي حنيفة رحمه الله بالمغرب .

قلت : فلم لم ينفش بالأندلس ؟

قالوا : لم يكن بالأندلس أقل منه ها هنا ، ولكن تناظر الفريقان
يوماً بين يدي السلطان فقال لهما : من أين كان أبو حنيفة ؟ .
قالوا : من الكوفة . فقال : ومالك ؟ . قالوا : من المدينة .
قال : عالم دار الهجرة يكفيننا . وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة وقال :
لا أحب أن يكون في عملي مذهبان : وسمعت هذه الحكاية من عدة
مشايخ بالأندلس . . . انتهى .

قلنا : وفي هذه القصة ما لا يخلو من نظر ، فإن وهب بن وهب
هذا لا نعلم أحداً ذكره فيمن أخذ عن الإمام مالك ، وإنما الآخذ
عنه عبد الله بن وهب ، وهو لم يرحل إلى المغرب ، بل كان بمصر
ومات بها .

وأما أسد بن عبد الله فصوابه على ما يظهر أبو عبد الله ، ويكون
المراد به أبا عبد الله أسد بن القرات ، فهو الذي لقي محمد بن الحسن
وتفقه بأصحاب الإمام أبي حنيفة ، ونشر مذهبه بأفريقية ، وذلك
بعد أن رحل إلى الإمام مالك وأخذ عنه ، ولم يصادفه عليلاً ، فأحاله
على ابن وهب كما ذكرنا ، بل قال له لما استزاده بعد فراغه من
السمع منه :

« حَسْبُكَ مَا لِلنَّاسِ ، أَوْ حَسْبُكَ يَا مَغْرِبِي » ، إِنْ أَحْبَبْتَ الرَّأْيَ

فَعَمَلِيكَ بِالْعِرَاقِ » .

الحنفية في مصر :

وكان أهل مصر لا يعرفون هذا المذهب حتى ولي قضاءها
إسماعيل بن اليَسَع السكوفي من قبل المَهْدِيِّ سنة ١٢٦ هـ وهو أول
قاض حنفي بمصر ، وأول من أدخل إليها مذهب أبي حنيفة ، وكان
من خير القضاة ؛ إلا أنه كان يذهب إلى إبطال الأخباس ، فنقل
أمره على أهل مصر وقالوا :

أحدث لنا أحكاماً لا نعرفها ببلدنا : فعزله المَهْدِيُّ (١) .

ثم فشا فيها بعد ذلك مدة تمكن العباسيين ، إلا أن القضاء
بها لم يكن مقصوراً على الحنفية ، بل كان يقولاه الحنفيتون تارة ،
والمالكيون أو الشافعيون أخرى .

إلى أن استولى عليها الفاطميون وأظهروا مذهب الشيعة
الإسماعيلية ، وولّوا القضاة منهم ، فتوى هذا المذهب بالدولة وعمل

(١) من « طبقات الحنفية » المتقدم ذكرها و « رقم الإمبر » للحافظ ابن

حجر و « قضاة مصر لعلي بن عبد القادر الطوخي

بأحكامه — إلا أنه لم يقض على المذاهب السنية في العبادات ،
لأنهم كانوا يديحون للرعية التعبد بما يشاءون من المذاهب .

وقال القلقشندي في « صبح الأعشى » : « كانوا يتألقون أهل
السنة والجماعة ، ويمكنونهم من إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم ،
ولا يمنعونهم من إقامة صلاة التراويح في الجوامع والمساجد ^(١) على
مخالفة معتقدهم في ذلك ، ومذاهب مالك والشافعي وأحمد ظاهرة
الشعار في مملكتهم بخلاف مذهب أبي حنيفة ، ويراعون مذهب
الإمام مالك ، ومن سألهم الحكم به أجابوه » انتهى .

قلنا : بل أقام وزيرهم أبو علي أحمد بن الأفضل ابن أمير
الجيوش قضاة من المالكية والشافعية ، لما حضر على الخليفة الحافظ
لدين الله وسجنه ، فإنه أعلن مذهب الإمامية وأقام أربعة قضاة :
اثنين شيعيين أحدهما إمامي والآخر إسماعيلي . واثنين سُنِّيَّين
أحدهما مالكي والآخر شافعي ، فكان كل قاض منهم يحكم بمذهبه .

(١) وقع أن بعض خلفائهم كانوا يمنعون الناس من صلاة التراويح ، وعاقب
أحدهم شخصاً وجد عنده الموطأ — فراد القلقشندي : ما كان متبعاً عندهم
في الغالب .

ويورث بمقتضاه . فلما قُتِل أبو عليّ عاد الأمر إلى ما كان عليه من
مذهب الاسماعيلية ^(١) .

ويظهر لنا أن غضّ الفاطميين من المذهب الحنفى لم يكن إلا
لأنه مذهب الدولة العباسية المناوئة لهم في المشرق .

ثم لما قامت الدولة الأيوبية بمصر ، وكان من سلاطينها شافعية ،
قضوا على التشيع فيها ، وأنشأوا المدارس للفقهاء الشافعية والمالكية .

وكان « نور الدين الشهيد حنفياً فنشر مذهبه ببلاد الشام ،
ومنها كثرت الحنفية بمصر ، وقدم إليها أيضاً عدة فقهاء منهم من
بلاد المشرق . فبنى لهم « صلاح الدين الأيوبي » المدرسة الشيوعية
بالقاهرة ، وما زال مذهبهم ينتشر ويقوى ، وفقهاؤهم يكثرون
بمصر ، إلا في آخر هذه الدولة ^(٢) .

وأول من رتب دروساً أربعة للمذاهب الأربعة في مدرسة
واحدة هو « الصالح نجم الدين أيوب » في مدرسته الصالحية
بالقاهرة سنة ٦٤١ هـ ^(٣) .

(١) عن المقرئ وغيره . (٢) عن المقرئ .

(٣) عن المقرئ ، وتحملة الأحياب لسخاوى .

ثم كثر هذا النوع من المدارس في الدولتين التركية والجر كسية .
وحدث في الأولى جعل القضاة أربعة ، فعاد الحنفية إلى القضاء بعد
انقطاعهم عنه مدة الفاطميين ، والاقتصار مدة الأيوبيين على نواب
منهم ، ومن المالكية والحنابلة عن القاضي الشافعي .

ثم لما استولى العثمانيون على مصر حصروا القضاء في الحنفية ،
وأصبح المذهب الحنفي مذهب أمراء الدولة وخاصتها ، ورغب كثير
من أهل العلم فيه لتولى القضاء ، إلا أنه لم ينتشر بين أهل الريف
والصعيد^(١) انتشاره في المدن ، ولم يزل كذلك إلى اليوم .

في البلاد الإسلامية الأخرى :

أما بدء دخول المذهب الحنفي في سائر البلاد الإسلامية فيعسرُ
تعيينه لكل بلد ، وغاية ما وقفنا عليه من انتشاره في القرن الرابع ،
ما ذكره المقدسي في « أحسن التقاسيم » في كلامه على كل إقليم .

ومنه يعلم أنه كان الغالب على أهل صنعاء وصعدة باليمن ،
والغالب على فقهاء العراق وقضااته ، وكان منتشرأ بالشام ، تكاد

(١) كانوا قديما يهرون بالريف عن الوجه البحري . وبالصعيد عن الوجه
القبلي فجاريتهما في ذلك .

لا تخلو فيه قصبة أو بلد من حنفي ، وربما كان القضاة منهم ، إلا
أن أكثر العمل فيها كان على مذهب الفاطمي في زمنه ، أي كما
كان بمصر .

وكان في إقليم الشرق أي خراسان وسجستان وما وراء النهر
وغيرها ، إلا في بلاد منها ذكرها ، فإن أهلها شافعية وكان أهل
جرجان وبعض طبرستان من إقليم الديلم حنفية . وكان غالباً على
أهل « دبيل » من إقليم الرحاب الذي منه الران وأرمينية وأذربيجان
وتبريز ، وموجوداً في بعض مدنه بلا غلبة .

وكان غالباً على أهل القرى من إقليم الجبال ، وكثيراً في
إقليم خوزستان المسمى قديماً الأهواز^(١) . وكان لهم به فقهاء
وأئمة وكبراء .

وكان بإقليم فارس كثير من الحنفية إلا أن الغلبة كانت في
أكثر السنين للظاهرية ، وكان القضاة فيهم . وكانت قصبات
السند لا تخلو من فقهاء حنفية .

وفي « معجم البلدان لياقوت » أن أهل الري كانوا ثلاث

(١) هو المسمى الآن بالخمزة .

طوائف : شافعية وهم الأقل ، وحنفية وهم الأكثر ، وشيعة وهم
السواد الأعظم .

ثم فى أهل المذهبين وغلب الشيعة على ما سيأتى ، وذكر أيضاً
أن أهل سجستان كانوا حنفية .

وذكر ابن تغرى بردى فى « المنهل الصافى » أن ملوك بنجالة
بألهند كانوا جميعاً حنفية .

وسنذكر فى الخاتمة مبلغ انتشار هذا المذهب اليوم فى البلاد .

عقائد الحنفية :

ويتبع الحنفية فى الأصول الإمام أبانصور محمد الماترىدى الحنفى ،
وليس بين أصحابه وأصحاب الإمام الأشعرى خلاف إلا فى بضع عشرة
مسألة ، ومنهم أشعرية ولكن على قلة حتى قيل : من المستظرف
أن يكون حنفياً أشعرياً (١)

والذى فى « طبقات السبكي » أن الحنفية أكثرهم أشاعرة ،
أعنى يعتقدون عقيدة الأشعرى - لا يخرج منهم إلا من لحق
بالمعتزلة .

(١) عن الكامل لابن الأثير و « الفوائد البهية » تيجور .

وذكر أنه تأمل عقيدة الطحاوي التي زعم أنها « ما كان عليه
الإمام أبو حنيفة وصاحباؤه فلم يجد إلا ثلاث مسائل خالف فيها
الأشعرية في العقائد ثلاث عشرة مسألة ، منها ست معنوية والباقي
لفظي .

قلنا : وكأنه يريد أن خلافتهم في هذه المسائل لا يخرجهم عن
كونهم أشعرية ، وإن تسموا بالماتريدية ، لتصريحه بعد ذلك بأنها
كالمسائل التي اختلف فيها الأشاعرة فيما بينهم ، ولأن المسائل
الثلاث عشرة لم تثبت جميعها عن الشيخ ، ولا عن الإمام أبي حنيفة .

* * *

المذهب المالكي

مذهب أهل الحديث :

يُنسب هذا المذهب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي ،
رضي الله عنه ، المولود سنة ٩٣ هـ على الأشهر ، والمتوفى بالمدينة سنة
١٧٩ هـ على الصحيح . وهو ثاني المذاهب الأربعة في القدم ، ويقال
لأصحابه : أهل الحديث ، واختص إمامه بمُدرَك آخر للأحكام غير
المدارك المعتمدة عند غيره وهو عمل أهل المدينة ^(١) .

وقد نشأ المذهب المالكي بالمدينة موطن الإمام مالك ، ثم
انتشر في الحجاز ، وغلب عليه وعلى البصرة ومصر وما والاها من
بلاد أفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد من أسلم
من السودان .

وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً ، ثم ضعف فيها بعد القرن الرابع ،

(١) عن ابن خلدون .

وضعف بالبصرة بعد الخامس، وغلب في خراسان على « قزوين »
وأبهر، وظهر بنيسابور أولاً، وكان له بها وبغيرها أئمة ومدرسون .
وكان ببلاد فارس ، وانتشر باليمن وكثير من بلاد الشام^(١)
وكان قد حُمل بالمدينة ، فلما تولى قضاءها ابن فرحون سنة ٧٩٣ هـ
أظهره بعد خوله^(٢) ،

المالكية في مصر :

وأول من قدم به إلى مصر - على ما في « خطط المقرئى »
عبد الرحيم بن خالد بن يزيد بن يحيى ، مولى جُحج ، ثم نشره بها
عبد الرحمن بن القاسم ، فاشتهر بها أكثر من مذهب أبى حنيفة
لتوافر أصحاب مالك بها ، ولم يكن مذهب أبى حنيفة يعرف بمصر .
ويوافق هذا ما في « الأوائل » للسيوطى ، ولكنه ذكر في
« حسن المحاضرة » نقلاً عن « الديباج » أن المشهور أنه من أصحاب
مالك المصريين ، وهو أول من أدخل علم مالك بمصر ، ولم تنبت
مصر أنبل منه « إلى أن قال : وتوفى سنة ١٦٣ هـ : وكلا القولين
صحيح .

(٢) عن نيل الایتهاج .

(١) عن الديباج .

ففي ترجمة عثمان الجذامي من تهذيب التهذيب «لحافظ بن حجر ما نصه وقال ابن وهب :

أول من قدّم مصر بمسائل مالك : عثمان بن الحكم ،
وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد » انتهى . فالظاهر أنهما بعد أن أتتا
الأخذ عن الإمام ، عادا معاً إلى مصر ونشرا بها علمه .

وفي « خطط المقرئى » أن هذا المذهب مازال معمولاً به بمصر
مع الشافعى ، وتولى القضاء من يذهب إليهما أو إلى مذهب أبى حنيفة
إلى أن قدم القائد جوهر ، فمن حينئذ فشا بديار مصر مذهب الشيعة ،
وعمل به فى القضاء والفتيا ، وأنكر ماخالفه .

قلنا . ثم عاد الانتعاش إلى المذهب المالكى فى الدولة الأيوبية ،
وبنيت لفقهاء المدارس ، ثم عمل به فى القضاء استقلالاً لما أحدث
الظاهر بيبرس فى الدولة التركية البحرية القضاة الأربعة ، وصار
قاضيه الثانى فى المرتبة بعد الشافعى وكان القضاء فى الدولة الأيوبية
للشافعية ، ولقاضيتهم نواب من المذاهب الثلاثة ، ولم يزل منتشرأ
بمصر إلى الآن معادلاً للشافعى ، وأكثر انتشاره فى الصعيد .

في أفريقية والأندلس :

وكان الغالب على أهل أفريقية السُّنن ، ثم غلب الحنفي كما تقدم فلما تولى عليها المعز بن باديس سنة ٤٠٧ هـ حمل أهلها وأهل ماوالاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي ، وحسم مادة الخلاف في المذهب^(١) فاستمرت له الغلبة عليها وعلى سائر بلاد المغرب . وفي ذلك يقول مالك بن المُرَحَّل المالكي شاعر المغرب .

مَذْهَبِي تَقْبِيلُ خَدِّ مُذْهَبِ سَيِّدِي مَاذَا تَرَى فِي مَذْهَبِي
لَا تَخَالَفُ مَالِكًا فِي رَأْيِهِ فَعَلَيْهِ جُلُّ أَهْلِ الْمَغْرِبِ^(٢)

وهو الغالب على هذه البلاد إلى اليوم . وذكر الفاسي في « العقد الثمين — في تاريخ البلد الأمين » : أن المغاربة كلهم مالكيّة ، إلا النادر ممن يفتحون الأثر .

وكان الغالب على أهل الأندلس : مذهب الأوزاعي ، وأول من أدخله بها صَعَصَعَةُ بْنُ سَلَامٍ لما انتقل إليها ، وبقي بها إلى زمن الأمير هشام بن عبد الرحمن^(٣) . ثم انقطع مذهب الأوزاعي منها

(١) عن ابن الأثير ، وابن خلكان ، ومواسم الأدب .

(٢) من كنز ابن مفلح .

(٣) عن « بغية المتتبعين »

بعد المائتين ، وغلب عليها المذهب المالكي .

وفي « نيل الابتهاج » أن أهل الأندلس التزموا مذهب الأوزاعي حتى قَدِمَ عليهم الطبقة الأولى ممن لقوا الإمام مالكا ، كزياد بن عبد الرحمن ، والغازي بن قيس ، وقرعوس بن العباس ، ونحوهم ، فنشروا مذهبه « وأخذ الأمير هشام الناس به ، فالتزموه وحلوا عليه بالسيف ، إلا من لا يؤبه له .

في « بغية الملتبس للضي » : أن هذا المذهب انتشر بالأندلس بِيَحْيَى ابن يحيى بن كثير ، وتفقه به جماعة لا يحصون . وتوفي سنة ٣٣٤ و قيل سنة ٣٣٣ هـ

وفي « خطط المقرئ » و « الديباج » لابن فرحون . أن أول من أدخله بالأندلس : زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبّطون قبل يحيى بن يحيى ، وكانت وفاة زياد سنة ثلاث ومائتين . وقيل سنة أربع ومائتين ، وقيل سنة تسع وتسعين ومائة .

وفي « نصح الطيب » تفصيل لذلك ملخصه :

أن جماعة من أمثال شبّطون كقرعوس بن العباس ، وعيسى

ابن دينار وسعيد بن أبي هند ، وغيرهم .. رحلوا — إلى الحج في زمن هشام بن عبد الرحمن ، والد الحكم ، فلما رجعوا وصفوا من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره ما عظم به صيته بالأندلس ، فانتشر يومئذ رأيه وعلمه بالأندلس وكان رائد الجماعة شبطون ، وهو أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس مكملًا متقنًا ، فأخذ عنه يحيى بن يحيى ، ثم أشار على يحيى بالرجيل إلى مالك ، فرحل وأخذ عنه ، فكان انتشار المذهب به ، وبزياد ، وبعيسى بن دينار .

وقال في موضع آخر :

إن سبب تحل مالك الأندلس الناس على المذهب المالكي في بعض الأقوال ، أن الإمام مالكًا سأل عن سيرته بعض الأندلسيين فذكروا له منها ما أعجبه . فقال : نسأل الله تعالى أن يزيّن حرمنا بمالككم ، أو قال كلامًا هذا معناه ، وذلك لأن سيرة بني العباس لم تكن مرضيةً عند مالك ، ولقي منهم ما لقي مما هو مشهور ، فلما بلغ قوله مالك الأندلس — مع ما علم من جلالة مالك ودينه — تحل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاعي .

قلنا : وقد ذكر هذا السبب ابن نباتة أيضًا في « مسرح العيون » إلا أنه جعل ذلك في زمن عبد الرحمن الداخل ، والذي أجمع عليه المؤرخون أن دخول المذهب كان في زمن ابنه هشام .

ثم زاد انتشار هذا المذهب بالأندلس وبالمغرب ، بانتقال الفُتَيَّا
إليه في دولة الحَكَم بن هشام ، وكان يحيى بن يحيى بن كثير مكيِّنا
عنده ، مقبول القول ، فصار لا يولَّى القضاء إلا من أشار به ، فانتشر
به مذهب مالك ، كما انتشر الحنفي بأبي يوسف في المشرق ^(١)
وعلى ابن خلدون غلبة هذا المذهب على المغرب والأندلس
تعليلاً فقال :

« أما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس
وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل ،
لأن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز ، وهو منتهى سفرهم ، والمدينة
يومئذ دارُ العلم ، ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق في
طريقهم ، فاقترضوا على الأخذ عن علماء المدينة ، وشيخهم يومئذ
وإمامهم مالك وشيوخه من قبيله وتلاميذه من بعده ، فرجع إليه
أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته .
وأيضاً فالبدوة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس ، ولم
يكونوا يعانون من الحضارة التي لأهل العراق ، فكانوا إلى أهل

(١) عن « المقرئى » و « وبغية الملتقى » و « نفع الطيب »

الحجاز أميل ، لمناسبة البداوة .

ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصاً عندهم ، ولم يأخذه تفقيح الحضارة وتهذيبها ، كما وقع في غيره من المذاهب ^(١) انتهى .

قلنا : وتقدم في الكلام على الحنفى شيء عن سبب انقطاعه بالأندلس وغلبة المالكي فيما رواه المقدسى .

في المغرب الأقصى :

ولما قامت دولة بني تاشفين بالمغرب الأقصى في القرن الخامس ، واستولوا على الأندلس ، وتولى ثانيهم أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين اشتد إثاره لأهل الفقه والدين . فكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء ، وألزم القضاة بالألا يبتئوا حكومة في صغير الأمور وكبيرها إلا بحضور أربعة من الفقهاء ، فعظم أمر الفقهاء . ولم يكن يقرّب منه ، ويحظى عنده إلا من علم مذهب مالك ، فنفقت في زمنه كتب المذهب ، وعمل بمقتضاها ونُبذ ما سواها . وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسوله صلى الله

(١) عن مقدمة ابن خلدون

عليه وسلم . فلم يكن أحد يعقني بهما كل الاعتناء ^(١) .

ثم زالت دولتهم ، واستولى الموحدون على مملكتهم في أوائل القرن السادس ، وسلك خليفتهم عبد المؤمن بن علي هذا المسلك ، فجمع الناس بالمغرب على مذهب مالك في الفروع ، ومذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول ^(٢) وكان مقصده في الباطن — هو وابنه يوسف — مَحْوُ المذهب المالكي ، وتَحْلِ الناس على العمل بظاهر القرآن والحديث ، ولكنهما لم يتمكنا من ذلك ^(٣) .

فلما تولى حفيده يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، تظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب مالك ، فعظم أمر الظاهرية في أيامه ، وكان بالمغرب منهم خلق كثير يقال لهم الحَزْمِيَّة نسبة لابن حزم رئيسهم ، إلا أنهم كانوا مغمورين بالمالكية ، فظهروا وانتشروا في أيام يعقوب ، ثم في آخر أيامه استتفى الشافعية على

(١) عن «المعجب» للمراكشي .

(٢) عن كامل ابن الأثير .

(٣) عن «المعجب» للمراكشي .

بعض البلاد ومال إليهم^(١) .

قال المراكشي في « المعجب » :

وفي أيامه انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق
كتب المذهب بعد أن يُجَرَّدَ ما فيها من حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم والقرآن ، ففعل ذلك ، وأحرق منها جملة في سائر البلاد ،
« كدونة » سخنون ، و « كتاب » ابن يونس ، و « نوار » ابن
أبي زيد ومختصره ، والتهذيب للبرادعي ، و « واضحة » ابن حبيب ،
وما جانس هذه الكتب .

ولقد شهدتها وأنا يومئذ بمدينة فاس ، يؤتى منها بالأحمال
فتوضع ، وتطلق فيها النار .

ثم أمر بجمع أحاديث من الصحيحين والترمذي والموطأ
وسنن أبي داود والنسائي والبزار والدارقطني والبيهقي ومسنن
ابن أبي شيبه في الصلاة وما يتعلق بها ، فكان يُمْلَى هذا المجموع
بنفسه على الناس ، يأخذهم بحفظه . ويجعل لمن يحفظه الجُعْل السنّي
من الكسبي والأموال . انتهى ملخصاً .

(١) عن « الكامل » لابن الأثير .

وكان المذهب المالكي في القرن الرابع بالعراق والأهواز ،
ومنتشراً بمصر وبلاد المغرب ، وغالباً على الأندلس على ما ذكره
المقدس^١ في « أحسن التقاسيم » .

ويتبعُ المالكية في الأصول عقيدة أبي الحسن الأشعري بحيث
لا يرى مالكي^٢ إلا شعرياً — كما في « الطبقات » و« معيد النعم »
— للتاج السبكي .

المذهب الشافعي

في مصر :

يُنسب هذا المذهب إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي رضي الله عنه - المولود بغزة سنة ١٥٠ هـ والمتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ وكان آية في الفهم والحفظ ، واجتمع له من الفضائل ما لم يجتمع لغيره ، ومذهبه ثالث الأربعة في القدم ، ويقال لأصحابه أهل الحديث كالمالكية ^(١) بل كان أهل خراسان إذا أطلقوا « أصحاب الحديث » لا يعنون إلا الشافعية ^(٢) وهو ممن أخذ عن الإمام مالك ، ثم استقل بمذهب خاص .

قال ابن خلدون : رحل إلى العراق بعد مالك ، ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ، ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة

(١) عن « ابن خلدون » و « طبقات السبكي » .

(٢) عن « طبقات السبكي » .

أهل العراق ، واختصّ بمذهب ، وخالف مالكا — رحمه الله —
في كثير من مذهبه .

ويذكر أصحاب الطبقات أن ظهور المذهب الشافعي كان أولاً
بمصر ، وكثر أصحابه بها ، ثم ظهر بالعراق ، وغلب على بغداد وعلى
كثير من بلاد خراسان ، وتوران ، والشام ، واليمن ، ودخل ما وراء
النهر وبلاد فارس والحجاز ، وبعض بلاد الهند ودخل شيء منه في
أفريقية والأندلس بعد سنة ٣٠٠ هـ (١)

وكان الغالب على أهل مصر الحنفي والمالكي كما تقدّم ، فلما
قدم إليها الإمام الشافعي انتشر بها مذهبه وكثر . (٢)

قال ابن خلدون : وأما الشافعي فمقلدوه بمصر أكثر مما سواها
وكان مذهبه قد انتشر بالعراق وخراسان وما وراء النهر ، وقامتم

(١) عن « الديباج » و « الفوائد البهية » .

(٢) قال عبد القادر الطوخي في كتابه « قضاة مصر » : إن عيسى بن
المنسكدر قاضي مصر قام في وجه الإمام الشافعي فقال : دخلت هذه البلدة وأمرها
واحد ، رأيها واحد ، ففرقت بينهم يشير إلى مخالفة متبعيه لأصحاب مالك . فإن
أهل مصر قبل وجود الشافعي كانوا لا يعرفون إلا رأي مالك لها ، وفيه نظر —
لأن الحنفي كان معروفاً أيضاً عندهم .

الشَّافِعِيَّةُ الْحَنَفِيَّةُ فِي الْفُتُوى وَالتَّدْرِيسِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ ، وَعَظُمَتْ
مَجَالِسُ الْمُبَاضَّطَاتِ بَيْنَهُمْ ، وَشَحْنَتْ كُتُبُ الْخِلَافِيَّاتِ بِأَنْوَاعِ
اسْتِدْلَالِهِمْ ، ثُمَّ دَرَسَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِدُرُوسِ الْمَشْرِقِ وَأَقْطَارِهِ .

وَكَانَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ لَمَّا نَزَلَ عَلَى بَنِي
عَبْدِ الْحَكَمِ بِمِصْرَ ، أَخَذَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْحَكَمِ ، وَأَشْهَبُ
وَإِبْنُ الْقَاسِمِ وَإِبْنُ الْمَوَازِ ، وَغَيْرُهُمْ ، ثُمَّ الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ وَبَنُوهُ ،
ثُمَّ انْقَرَضَ فَقْهُ أَهْلِ الشُّنَّةِ مِنْ مِصْرَ لظُهُورِ الرَّافِضَةِ ، وَتَدَاوَلَ بِهَا فَقْهُ
أَهْلِ الْبَيْتِ وَتَلَاثَتِ مَنْ سِوَاهُمْ ، إِلَى أَنْ ذَهَبَتْ دَوْلَةُ الْعُبَيْدِيِّينَ
مِنْ الرَّافِضَةِ عَلَى يَدِ صَالِحِ الدِّينِ يَوْسُفَ بْنِ أَيُّوبَ وَرَجَعَ إِلَيْهَا فَقْهُ
الشَّافِعِيَّ وَأَصْحَابُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ فَعَادَ إِلَى أَحْسَنِ مَا كَانَ ،
وَنَفَقَ سَوْقَهُ .

وَاشْتَهَرَ مِنْهُمْ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ مِنَ الْحَلَبَةِ الَّتِي رُبِيتَ فِي ظِلِّ
الدَّوْلَةِ الْأَيُّوبِيَّةِ بِالشَّامِ ، وَعَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَيْضًا ، ثُمَّ
ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمِصْرَ ، وَتَقَى الدِّينُ بْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ ، ثُمَّ تَقَى الدِّينُ السَّبْكِ
بَعْدَهُمَا . إِلَى أَنْ انْتَهَى ذَلِكَ إِلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ بِمِصْرَ لِهَذَا الْعَهْدِ . وَهُوَ

سراج الدين البلقيني . فهو اليوم أكبر الشافعية بمصر ، وكبير العلماء بل أكبر العلماء من أهل العصر . انتهى .

ولما أخذت الدولة الأيوبية في إنعاش مذاهب السنة بمصر ، ببناء المدارس لفقهاءها ، وغير ذلك من الوسائل جعلت للشافعية الحظ الأكبر من عنايتها فخصت به القضاء لكونه مذهب الدولة .

وكان بنو أيوب كلهم شافعية ، إلا المعظم عيسى بن العادل أبي بكر سلطان الشام ، فإنه كان حنفياً ، ولم يكن فيهم حنفى سواه ، وتبعه أولاده ^(١) . وكان متغالياً في التعصب لمذهبه ويعتبره الحنفية من فقهاءهم . ألف شرحاً على « الجامع الكبير » في عدة مجلدات ، وله السهم المصيب في الرد على الخطيب البغدادي فيما نسبته للإمام أبي حنيفة في تاريخ بغداد ^(٢)

ثم لما خلفتها دولة الترك البحرية ، وكان سلاطينها شافعية أيضاً ^(٣)

(١) عن ابن خلكان .

(٢) عن ابن خلكان .

(٣) كان سيف الدولة قطز المتولى قبل بيبرس حنفياً ولكن لم يؤثر ذلك على مذهب الدولة لقصر مدته . وزعم السيوطي في المجاهرة أنه لم يعرف فيهم غير شافعي سواه .

استمر العمل في القضاء على ذلك ، حتى أحدث الظاهر بيبرس
نظام القضاء الأربعة ، فكان لكل قاضٍ التحدث فيما يقتضيه مذهبه
بالقاهرة والفسطاط ، ونصب النواب وإجلّاس الشهود ، وميز القاضى
الشافعى باستقلاله بتولية النواب في سائر بلاد القطر ، لا يشاركه
فيها غيره ، كما أفرّد بالنظر في مال الأيتام والأوقاف ^(١) وكانت له
المرتبة الأولى بينهم ، ثم يليه المالكي ، والحنفي ، والحنبلي ^(٢)

ثم استمر الحال على ذلك في الدولة الجركسية حتى استولى العثمانيون
على مملكتهم فأبطلوا نظام القضاء الأربعة ، وحصروا القضاء في
الحنفي ، لأنه مذهبهم . ولم يزل مذهب الدولة إلى اليوم . إلا أن
ذلك لم يؤثر في انتشار المذهبين الشافعي والمالكي بين الأهلين
السابق تمكنهم وانتشارهما بينهم . فبقيا غالبين على الرّيف والصعيد ،
والشافعي أغلب على الرّيف المعبر عنه بالوجه البحري .

(١) ، (٢) : غن « صبيح الأعشي » . وذكر ابن بطوطة أن ترتيبهم
يعبر مدة الملك الناصر كان بتقديم الحنفي على المالكي ، فلما ولي القضاء برهان الدين
بابن عبد الخالق الحنفي الأمر على الملك الناصر يجلس المالكي فوقه كما جرت بذلك
لعادة القديمة ، فعمل بإشاراتهم واستقر الأمر على ذلك .

وكانت شياخة الأزهر — وهي رئاسة العلماء الكبرى —
محصورة في علمائه من سنة ١١٣٧ هـ^(١) إلى أن تولاهم من الحنفية
الشيخ محمد المهدي العباسي سنة ١٢٨٧ هـ^(٢) ، مضافة إلى الإفتاء ،
فلم تنحصر بعد ذلك في مذهب من المذاهب ، ولكن لم يتولها حنبلي
أقلة الحنابلة بمصر .

في الشام والعراق:

وكان الغالب على أهل الشام مذهب الأوزاعي ، حتى ولي
قضاء دمشق بعد قضاء مصر أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي
الشافعي ، فأدخل إليها مذهب الشافعي وحكم به ، وتبعه من بعده
من القضاة . وهو أول من أدخله الشام ، وكان يهب لمن يحفظ

(١) أول ما استطعنا معرفته ممن تولى شياخة الأزهر الشيخ محمد الخرشبي
المتوفى سنة ١١٠١ هـ وكان مالكيًا ، وتولاهم بعده الشيخ إبراهيم بن محمد
البرقاوي الشافعي وتوفى سنة ١١٠٦ هـ انحصرت بعده في المالكية إلى سنة
١١٣٧ هـ فانتقلت إلى الشافعية .

(٢) أول ما استطعنا معرفته ممن تولى مشيخة الأزهر الشيخ محمد الخرشبي
المتوفى سنة ١١٠١ هـ وكان مالكيًا ، وتولاهم بعده الشيخ إبراهيم بن محمد
البرقاوي الشافعي وتوفى سنة ١١٠٦ هـ ثم انحصرت بعده المالكية إلى سنة ١١٣٧ هـ
فانتقلت إلى الشافعية .

« مختصر المزنّي » مائة دينار ، وتوفي سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثلاثمائة^(١) .

وذكر المقدسي في أحسن التقاسيم ، أن الفقهاء بأقليم الشام في زمنه ، أي في القرن الرابع ، وكانوا شافعية . قال : « ولا نرى به مالكيًا ولا داوديًا » .

وفي « طبقات السبكي » و « الإعلان بالتبويخ للسخاوي » أن المذهب انتشر فيما وراء النهر بمحمد بن إسماعيل القفال الكبير الشافعي ، وتوفي سنة ٣٦٥ هـ . وذكر المقدسي أنه كان الغالب على كثير من البلدان في إقليم المشرق ، ككورة الشاس وإيلاق وطوس ونسا وأبيورد وغيرها .

وفي هراة وسجستان ومرخس كانت تقع فيها عصبية بين الشافعية والحنفية ، تراق فيها الدماء ويدخل بينهم السلطان .

وذكر عن إقليم الديلم أن أهل قومسي وأكثر أهل جرجان ،

(١) عن « رفع الإصر » و « الإعلان بالتبويخ » و « النفر إلى الشام في قضاة الشام » لابن طولون .

وبعض طبرستان ، كانوا حنفية ، والباقون حنابلة وسافعية ،
وكان لا يرى بيدار صاحب حديث إلا شافعيًا .

وذكر عن إقليم « القصور » الذي هو من بلاد الموصل
وآمد . . الخ انتشار الحنفي والشافعي فيه قال : وفيه حنابلة . وذكر
أن الشافعي كان الغالب على إقليم كرمان .

وفي « الإعلان بالتوبيخ » أن الحافظ عبدان بن محمد بن عيسى
المروزي هو الذي أظهر مذهب الشافعي بمرو وخراسان ، بعد أحمد
ابن سيار . وكان السبب في ذلك أن ابن سيار حمل كتب الشافعي
إلى مرو ، وأعجب بها الناس ، فنظر عبدان في بعضها وأراد أن
ينسخها فلم يمكنه ابن سيار ، فباع ضيعة وخرج إلى مصر ، فأدرك
الربيع وغيره من أصحاب الشافعي ، فنسخ كتب الشافعي ورجع إلى
مرو ، وابن سيار حي ، ومات عبدان سنة ٢٩٣ هـ .

وذكر أيضاً أن أبا عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري
الاسفرائني ، صاحب الصحيح المستخرج على مسلم ، أول من أدخل
مذهب الشافعي وتصانيفه إلى إسفراين . وهو ممن أخذ عن الربيع
والمزني ، ومات سنة ٣١٦ هـ . إلى أن قال :

وأبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي هو
الذي حمل كتب الشافعي من مصر فانتسخها إسحاق بن رَهْوَيْه
وصنف عليها (الجامع الكبير) لنفسه . وهو ممن روى عن
البُوطَيْيِّ ، ومات سنة ٢٨٠ هـ .

وعن ابن سُرَيج انتشر مذهبُ الشافعيّ في أكثر الآفاق .

وفي معجم البلدان لياقوت : أن أهل الرّى كانوا ثلاث
طوائف : شافعية وهم الأقل ، وحنفية وهم الأكثر وشيعة وهم
السواد الأعظم ، ف وقعت العصبية بين السنة والشيعة ، فتضافر عليهم
الحنفية والشافعية ، وتطاوات بينهم الحروب حتى لم يتركوا من
الشيعة من يعرف .

ثم وقعت العصبية بين الحنفية والشافعية فكان الظفر للشافعية ،
مع قلتهم . فتخربت محالُّ الشيعة والحنفية ، وبقيت محلة الشافعية ،
وهي أصغر محال الرّى ، ولم يبق من الشيعة والحنفية إلا من
يخفي مذهبه .

وذكر في كلامه على « سادة » التي بين الرّى وهذان : أنه

أهلها كانوا سنية شافعية ، وكان بقربها مدينة يقال لها « آوة »
أهلها شيعية إمامية . فكانت تقع بينهم العصبية .

وفي الكامل « لابن الأثير في حوادث سنة ٥٩٥ هـ : مانصه :

« وفيها فارق غياث الدين صاحب غزنة وبعض خراسان
مذهب الكرامية^(١) . وصار شافعي المذهب .

وكان سبب ذلك أنه كان عنده إنسان يعرف بالفجر مبارك
شاه ، يقول الشعر بالفارسية ، وكان متفنناً في كثير من العلوم ،
فأوصل إلى غياث الدين الشيخ وجيه الدين أبا الفتح محمد بن محمود
المرؤوزي الفقيه الشافعي ، فأوضح له مذهب الشافعي وبين له فساد
مذهب الكرامية فصار شافعيًا وبني المدارس للشافعية ، وبني بغزنة

(١) نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني المتوفى سنة ١٥٠ هـ وقد اختلفوا
في ضبط كرام فقليل بتخفيف الراء وكسر الكاف أو فتحها . وقيل بفتح الكاف
وتشديد الراء . وكان محمد صاحب مذهب في العقائد معروف إلا أن المقرئ في
خططة ذكر أنه انفرد في الفقه أيضاً بأشياء : منها أن المسافر يكفيه من صلاته
تكبيرتان ، وأجاز الصلاة في ثوب مستغرق في النجاسة ، وزعم أن العبادات
تصح بغير نية وتكفي الإسلام إلى آخر ما ذكر مما يدل على أنه صاحب آراء
في الفروع ومنه يعلم معنى انتقال غياث الدين من هذا المذهب إلى المذهب
الشافعي .

مسجداً لهم أيضاً ، وأكثروا مراعاتهم فسبى الكرامية في أذى
وجهه الدين ، فلم يقدرهم الله تعالى على ذلك .

وقيل أن غياث الدين وأخاه شهاب الدين — لما ملكا
في خراسان قيل لهما : إن الناس في جميع البلدان يُزُرون على
الكرامية ويحتمقونهم ، والرأي أن تفارقا مذهبهم فصارا شافعيين ،
وقيل : إن شهاب الدين كان حنفياً والله أعلم .

وكان الحنفي غالباً على بغداد كما قدمنا ، ثم زاحمه فيها الشافعي^١
وكانت له كثرة ، ومع أن الحنفي كان مذهب الدولة لم يمنع ذلك
من تقليد بعض الخلفاء للشافعي ، كما فعل المتوكل . وهو أول من فعل
ذلك منهم (١)

وكان الحسن بن محمد الزعفراني ، من رواة القديم عن الشافعي ،
أحد من نشره فيها ، وتوفي سنة ٢٦٠ هـ .

قال السخاوي في « الإعلان بالتوبيخ » :

« حجّ الربيع بن سليمان سنة أربعين ومائتين ، فالتقى مع

(١) عن محاضرة الأوائل.

أبي الحسن بن محمد الزعفراني بمكة . فسلم أحدهما على الآخر . فقال
الرَّبيع : يا أبا عليّ ، أنت بالشرق ، وأنا بالمغرب نبث هذا العلم ،
يعني علم الشافعي « انتهى » .

يريد بالمغرب مصر ، لأنها كذلك بالنسبة لبغداد .
« وفي طبقات السبكي » ، أن بني أبي عَقامة هم الذين نشر الله
بهم مذهب الشافعي في تهامة .
هذا ما انتهى إلينا علمه عن انتشار هذا المذهب بمصر وسائر
بلاد المشرق .

وأما المغرب فلم يكن حظه منه كبيراً لقلية المالكي على بلاده ،
حتى زعم المقدسي في « أحسن التقاسيم » أنهم كانوا بسائر المغرب
على عهده إلى حدود مصر لا يعرفونه ، وأنه ذاكر بعضهم مرّة
في مسألة ، فذكر قول الشافعي ، فقالوا من الشافعي ؟ إنما كان
أبو حنيفة لأهل المشرق ومالك لأهل المغرب .

قال : ورأيت أصحاب مالك يفضون الشافعي ويقولون آخذ العلم
عن مالك ثم خالفه .

وقال عن القبروان: ليس في أهلها غير حنفيٍّ ومالكيٍّ مع ألفة عجيبة ، لا شغب بينهم ولا عصبية .

وقال عن الأندلس : ليس بها إلا مذهب مالك ، فإن ظهروا على حنفيٍّ أو شافعيٍّ نفوه .

وفي الكامل « لابن الأثير : أن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، صاحب المغرب والأندلس ، بعد أن تظاهر بمذهب الظاهرية ، مال إلى الشافعية في آخر أيامه واستقضاهم على بعض البلاد .

ويتبع غالب الشافعية في الأصول مذهب أبي الحسن الأشعري وقال التاج السبكي في « الطبقات » :

إن غالبهم أشاعرة لا يستثنى إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال ممن لا يعبد الله به .

المذهب الحنبلي

مذهب أهل نجد :

يُنسب المذهب الحنبليُّ إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيبانيّ —
رضي الله عنه — المولود ببغداد سنة ١٦٤ هـ ، والمتوفى بها سنة ٢٤١ هـ .
وقيل : ولد بمرّو ، وحمل إلى بغدادَ رضيعاً . ومذهبه رابعُ المذاهب
السُّننية المعمول بها عند جمهور المسلمين . وكان من خواص أصحاب
الإمام الشافعيّ إلى مصر .

وكان منشأ هذا المذهب ببغداد ، ثمّ شاع في غيرها ، ولكن
دون شيوع باقي المذاهب ^(١) .

قال ابن فرحون في « الديباج » :

« وأما مذهب أحمد بن حنبل — رحمه الله — فظهر ببغداد ،

(١) عن « الفوائد البهية » .

شمّ انتشر بكثير من بلاد الشام ، وضعف الآن « أى فى القرن
« الثامن » .

وقال ابن خلدون :

« وأما أحمد بن حنبل فمقلدوه قليل ، البُعْد مذهبُه عن
الاجتهاد ، وأصالته ، فى معاضدة الرواية ، وللاخبار بعضها ببعض ،
وأكثرهم بالشام والعراق فى بغداد ونواحيها ، وهم أكثر الناس
حفظاً للسنة ورواية الحديث » وقد تأخر ظهوره بمصر ظهوراً يندأ
إلى القرن السابع .

وعلله السيوطى فى « حسن المحاضرة » بقوله :

« وهم بالديار المصرية قليل جداً ، ولم أسمع بخبرهم فيها إلا فى
« القرن السابع وما بعده ، وذلك أن الإمام أحمد — رضى الله عنه —
كان فى القرن الثالث ولم يبرز مذهبُه خارج العراق إلا فى القرن
الرابع . وفى هذا القرن ملك العبيديون مصر ، وأفنوا من كان بها
من أئمة المذاهب الثلاثة ، قتلاً ونفيًا وتشريدًا ، وأقاموا مذهب
الرفض والشيعة ، ولم يزولوا منها إلا فى أواخر القرن السادس
فخترأجع إليها الأئمة من سائر المذاهب ، وأول إمام من الحنابلة

علمت حلوله بمصر هو الحافظ عبد الغنى المقدسى صاحب العمدة ..
انتهى .

وذكر المقرئى فى خطه : « أنه لم يكن له ولمذهب الحنفى
كبير ذكر بمصر فى الدولة الأيوبية ، ولم يشتهر إلا فى آخرها »
انتهى .

ثم زاد انتشاره بعد ذلك فى زمن القاضى عبد الله بن محمد
ابن محمد عبة الملك الحجاوى ، المتولى قضاء قضاة الخنابلة بمصر سنة
٥٧٣٨ والمتوفى سنة ٥٧٦٩ كما فى « السبل الوابلة »^(١) .

وذكر المقدسى أنه كان موجوداً فى القرن الرابع بالبصرة ،
ويقاليم فور والديلم والرحاب ، وبالسوس من إقليم خوزستان ، وأن
الغلبة فى بغداد كانت له وللشيعة .

وذكر فى كلامه على مصر أن الفُتيا فى زمنه كانت فيها على
مذهب الفاطمى إلا أن سائر المذاهب كانت موجودة ظاهرة
بالفسطاط . قال : « وشم محلة للكرامية وحلبة للمعتزلة . والحنبلية .
قلنا : مهما يكن من انتشاره فى كثير من البلدان ، فإن مقلديه

(١) السبل الوابلة على ضرائح الخنابلة ، لمحمد بن المكى وهو فى طبقاتهم .

فيها قليلون في كل عصر، وإلى ذلك يشير الخفاجي في «الريحانة» في ترجمة زين الدين محمد الأنصاري الخزرجي بقوله: «تفقه على مذهب أحمد بن حنبل . فكان لطلابه سهل المورد عذب المنهل .» «وللناس فيما يعشقون مذاهب» وهم في كل عصر أقل من القليل. وهكذا الكرام كما قيل:

يَقُولُونَ لِي قَدْ قَلَّ مَذْهَبُ أَحْمَدَ

وَكُلُّ قَلِيلٍ فِي الْأَنَامِ ضَائِلٌ

فَقُلْتُ لَهُمْ: مَهْلًا غَلَطْتُمْ بِزَعْمِكُمْ

أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ السِّكْرَامَ قَلِيلٌ

وَمَا ضَرَّ نَا أَنَا قَلِيلٌ، وَجَارُنَا

عَزِيزٌ، وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلٌ

قلنا: ولم نسمع بغلبته على ناحية إلا على البلاد النجدية الآن،

وعلى بغداد في القرن الرابع، واستفحل أمره بها حوالى سنة

٣٢٣ هـ.

قال ابن الأثير في حوادث هذه السنة: «وفيها عظم أمر

الحنابلة، وقويت شوكتهم، وصاروا يَكْدِسُونَ دور القواد

والعامة . وأن وجدوا نبذاً أراقوه ، وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا في البيع والشراء ، ومشى الرجال مع النساء والصبيان . فإذا رأوا شيئاً من ذلك سألوا الذى معه ما هو السبب فأخبرهم ، وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة .

قال : فأرجعوا بغداد ، فركب بدر الدين الخرشى — وهو صاحب الشرطة — عاشر جمادى الآخرة ، ونادى فى جانبى بغداد فى أصحاب أبى محمد البرى من الحنابلة ، ألا يجتمع منهم اثنان ، ولا يتناظرون فى مذهبهم » . إلى أن قال :

« فلم يفد فيهم ، وزاد شرهم وفتنتهم ، واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون المساجد ، وكانوا إذا مر بهم شافعى المذهب أغرّوا به العميان : فيضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت ، فخرج توقيع المراضى بما يقرأ على الحنابلة ، ينكر عليهم فعلهم » إلى آخر ما ذكره .

ولا ريب أن إثارة أمثال هذه الفتن لم تكن إلا من عصبية عامتهم

وغوغاءهم ، وكثيراً ما كانت ترجع إلى أ. وراعتقادية يخالفهم غيرهم
فيها ، لانفراد أصحاب هذا المذهب بعقيدة خاصة في الأصول .

وذكر التاج السبكي في «الطبقات» أن أكثر فضلاء متقدميهم
أشاعرة ، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعرى إلا من لحق بأهل التجسيم .
قال : وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم .

خاتمة

أخذت المذاهب الأربعة تتغلب مع الزمن ، وغيرها من المذاهب السنية يدرس ، حتى إذا كان القرن السابع تم لها التغلب والتمكن . وأفقي الفقهاء بوجوب اتباعها ، فدرس ما عداها إلا بقايا من المذهب الظاهري ، بقيت في بعض البلاد إلى القرن الثامن ، ثم درست كما قدمنا .

قال المقرئ : فلما كانت سلطنة الملك الظاهر بيبرس البندقداري ، ولي بمصر ^(١) والقاهرة أربعة قضاة وهم : شافعي ، ومالك ، وحنفي ، وحنبلي ، فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة ، حتى لم يبق في مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام سوى هذه المذاهب الأربعة ، وعقيدة الأشعرى

(١) المراد بمصر « القسطنطينية » وكانت منفصلة عن القاهرة ، ثم اتصلت بها . بعد ذلك وصارت قسما من أقسامها يعرف اليوم : بقسم مصر القديمة .

وعملت لأهلها المدارس والخوانات والزوايا والربط في سائر ممالك
الإسلام ، وعُودى من مذهب بغيرها ، وأنكر عليه ، ولم يولّ
قاض ولا قبلت شهادة أحد ، ولا قدّم للاخطابة والإمامة والتدريس
أحد ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب وأفتى فقهاء هذه الأمصار
في طول هذه المدّة برجوب اتباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها ،
والعمل على هذا إلى اليوم « انتهى » .

ولا ريب في أن المراد عند جمهور المسلمين ، وإلاّ فذهب
الأباضيّة كان ولم يزل معمولاً به في بلادهم شرقاً وغرباً ، وفقه الشيعة
معمول به في فارس وغيرها من البلدان .

وفي قوله : « وعقيدة الأشعرى » نظر لأن الحنفية يتبعون في
الأصول عقيدة الماتريدي ، إلاّ أن يكون عندهم من الأشعرية بالمعنى
الذي أراده التاج السبكي وسبق لنا بيانه ، وكأنّه لم يعتد بالحنابلة
لقتلهم مع أن لهم عقيدة خاصة كما قدمنا .

ولنختم هذا البحث — بمباغ انتشار المذاهب الآن عند جمهور
المسلمين ، مستندين في الكثير منه على مصادر إفرنجية لقلة الموجود
منها بالعربية ، فنقول :

الغالب على المغرب الأقصى الآن المذهب المالكي ، وهو الغالب
أيضاً على الجزائر وتونس وطرابلس ، لا تكاد تجد فيها من مقلدي
غيره إلا الحنفية بقلة ، وهم من بقايا الأسر التركية وأكثرهم في تونس ،
ومنهم أفراد بيت الإمارة بها ، ولهذا تمتاز حاضرتها بالقضاء الحنفى
مشاركاً للقضاء المالكى . وأما سائر أعمالها فقضاتها مالكية ، وفي
الحاضرة كبير المفتين وهما : الحنفى ويلقب بشيخ الإسلام وله التقدم
والزعامة المعنوية على الجميع ، والمالكى وله المقام الثانى ، وقد تساهلوا
الآن فى تلقيبه بشيخ الإسلام أيضاً .

ومع قلة المقلدين للمذهب الحنفى فإن من السنن المتبعة عندهم
أن يكون نصف مدرسى جامع الزيتونة حنفية ، والنصف مالكية .
ولما امتاز الحنفى بذلك لكونه مذهب الأسرة المالكة .

ويغلب فى مصر الشافعى والمالكى : الأول فى الرّيف ، والثانى
فى الصعيد والسودان . ويكثر الحنفى وهو مذهب الدولة والمتبع فى
الفتوى والقضاء ، والحنبلية قليل بل نادر .

ويغلب الحنفى فى بلاد الشام ، يكاد يشمل نصف أهل السنة
بها ، والرّبع شافعية ، والرّبع حنابلة .

ويغلب الشافعي على فلسطين ، ويليه الحنبلي ، فالحنفي ، فالمالكي .
ويغلب الحنفي على العراق ، ويليه الشافعي ، ويليه المالكية وحنابلة
والغالب على الأتراك العثمانيين والألبان وسكان بلاد البلقان :
الحنفي ، وعلى بلاد الأكراد الشافعي ، وهو الغالب على بلاد أرمينية .
لأنّ مسلميها من أصل تركماني أو كردي .

والسنّيون من أهل فارس أغلبهم شافعية وقليل منهم حنفيّة .
والغالب على بلاد الأفغان : الحنفي ، ويقل الشافعي والحنبلي .
والغالب على تركستان الغربية التي فيها بخاري وخيوة الحنفي .

وأما تركستان الشرقية المسماة أيضاً بالصينية فكان الغالب عليها
الشافعي ، ثم تغلب الحنفي بمسعى العلماء الواردين عليها من بخاري .

والغالب على بلاد القوقاز وما والاها : الحنفي ، وفيهم شافعية .
والغالب في الهند : الحنفي ، ويقدر اتباعه بنحو ٤٨ ألف ألف ،
وأتباع الشافعي بنحو ألف ألف ، ويكثر بها أهل الآثار ، وفيها
مذاهب أخرى مما لم نتعرّض لذكره .

ومسلمو جزيرة سرّنديب (سيلان) وجزائر الفلبين والجاوة

وماجاورها من الجزائر: شافعية ، وكذلك مسلمو سيام ، ولكن بها
حنفية بقلّة وهم النّازحون إليها من الهنود .

ومسلمو الهند الصينية شافعية ، وكذلك مسلمو أستراليا . وفي
البرازيل من أمريكا نحو ٢٥ ألف مسلم حنفية ، وفي البلاد الأمريكية
الأخرى مسلمون مختلفو المذاهب ويبلغ عدد الجميع نحو ١٤٠ ألفاً .

والغالب على الحجاز: الشافعي والحنبلي ، وفيه حنفية ومالكية
في المدن ، وأهل نجد حنابلة ، وأهل عسير شافعية ، والسّنيون في
اليمن وعدن وحضرموت شافعية أيضاً — وقد يوجد بنواحي عدن
حنفية .

والغالب على عمان « مذهب الإباضية » ولكنها لا تخلو من
حنابلة وشافعية . ويغلب على قطر والبحرين المالكي ، وفيهما حنابلة
من الواردين عليهما من نجد .

والغالب على أهل السنة في الإحساء الحنبلي والمالكي والغالب
على السكويت : المالكي ، والله أعلم .

مصادر البحث

لإعلامه المحقق المغفور له أحمد تيمور

انتشار المذاهب

المقدمة عن ابن خلدون ج ١ ص ٣٧٢ ، الديباج ص ١٢ ،
المقرئى ج ٢ ص ٣٣٢ . المقدسى فى أحسن التقاسم ص ٣٧ .
الأربعة منهم للظاهرى والحنبلية فى أصحاب الحديث ابن خلدون
المقدمة ص ٣٧٢ : دروس الظاهرى .

الحنفى :

المقدمة لابن خلدون ص ٣٧٣ . الفوائد البهية ص ٦ : شيوعه
فى بلاد كثيرة .

طبقات الحنفية ١٤١٧ تاريخ ص ١٠ و ص ٥٠ ، ٥١

المقرئى ج ٢ ص ٣٣٣ : الرشيد وتوليته القضاء للحنفية وفيها
إلى ص ٣٣٤ المقادير وتولية الشافعى .

- نفح الطيب ج ١ ص ٣٣٣ : مذهب ان انتشار، بغية الملتبس ٤٩٧.
- كامل ابن الأثير ج ٩ ص ٩٥ : كان الحنفى بأفريقية حتى حمله
أعز بن باديس المالكي .
- معالم الإيمان ج ١ ص ١٧٨ : ابن فرحون . و ص ٢ ج ٢ ابن
نمرات وفى ص ٣ ، ١٠ : الحنفى مقدمة ابن خلدون .
- صفوة الاعتبار ج ٢ — أواخر ص ١١٥ .
- الديباج أواخر ص ١٧ — ١٨ : دخوله أفريقية أحسن التقاسيم
آخر ص ٢٣٦ — ٢٣٧ : دخول الحنفى المغرب .
- رفع الإصر اسماعيل ابن اليسع وقضاة مصر للسطوحى ص ١٠
طبقات الحنفية رقم ١٤١٧ .
- تاريخ ظهوره ص ١٠ .
- المقرئى ج ٢ وسط ص ٣٣٤ : القضاء بمصر الحنفية تارة
وللمالكية والشافعية أخرى . وفى ص ٣٣٣ : الحنفى بمصر .
- صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٢٤ : تألف الفاطميين للرعية بإباحة
التعبء بالسنة .
- المقرئى ج ٢ ص ٣٤٣ : القضاء من المالكية والشافعية .

المقریزی ج ۲ أول ص ۲۷۲ : انتشاره بمصر مدّة الأثرک .
وفي ص ۳۶۳ : بناء الأيوبيين المدارس للمذاهب الثلاثة . وفي
ص ۳۷۴ : الصالح عمل دروساً أربعة في الصالحية .

وانظر تحفة الأحباب ص ۶۱
المعظم كان حنفياً — ابن خلدكان .

وفي ص ۱۵۲ من الفوائد البهية .
المهمل في ج ۵ ص ۱۵۵ : ملوك بفجالة حنفية .

أحسن التقاسيم ص ۴۸۱ : بالسند . وفي ص ۹۶ : بصنعاء
وصعدة . وأول ص ۱۲۷ : في العراق و ص ۱۷۹ ، ۱۸۰ : الشام .
و ص ۲۰۲ . مصر و ص ۳۲۳ و ۳۳۶ : إقليم المشرق . و ص ۳۶۵ :
إقليم الديلم . و ص ۳۷۸ : إقليم البرجالة . و ص ۲۹۵ . الرى من
إقليم الجبال و ص ۴۱۵ . إقليم خوزستان و ص ۴۳۹ . إقليم فارس
معجم ياقوت ج ۲ ص ۸۹۳ — ۸۹۴ . الرى .

عقائدہم : المقریزی ج ۲ ص ۳۵۹ . ابن الأثير ج ۱۰ ص ۳۵ .
الفوائد البهية ص ۱۶۰ ص ۲ . طبقات السبکی ج ۲ ص ۱۱

المالكي .

- الديباج أواخر ص ١٢ — انتشاره إجمالاً .
- نيل الابتهاج أول ص ٣١ : ظهوره بالمدينة بابن فرحون بعد دخوله .
- المقدمة لابن خلدون ص ٣٧٢ — ٣٧٣
- أول وصوله لمصر — المقرئ ج ٢ — أوائل ص ٣٣٤
- محاضرة الأوائل أول ص ٦٩ :
- حسن المحاضرة ج ١ ص ١٣٢
- الديباج ص ١٨٧ . في أفريقية ابن خلكان ج ٢ ص ١٣٧ .
- وابن الأثير ج ٩ ص ٩٥ ومواسم الأدب ج ٢ — أواخر ص ٩٠ :
- بيتان في أهل المغرب وكونهم مالكية . كفاش ابن مفلح ص ٤٨١ :
- رقم ١٥٢ مجاميع . العقد الثمين للفاسي ج ١ أوائل ظهوره ص ١٣٥ :
- المغاربة مالكية إلا النادر :
- تهذيب التهذيب ج ٧ ص ١١٠ : أول من قدم بمسائل مالك
- لمصر عثمان بن الحكم وعبد الرحيم بن خالد
- الأندلس بغية الملتبس : ص ٣١١ : أول من أدخله الأوزاعي
- بها . الديباج ص ١٣ س ٢ : تغلب المالكي وانقطاع الأوزاعي

خيل الابتهاج ص ١٩١ : الأوزاعي ثم مالك .

بغية الملقم ص ٤٩٦ : يحيى بن يحيى انتشر منه .

المقرئ ج ٢ ص ٣٣٣ : والدياج ص ١٨٨ : زياد أدخله قبل

يحيى . ونفح الطيب ج ١ ص ٣٥٠ : تفصيل ذلك .

وسبب آخر في ج ٢ ص ٧٩٩ . وانظر شرح العيون ص ١٤١

المقرئ ج ٢ ص ٣٣ : القضاء به مدة الحكم . ج ٢ ص ٣٣٣

نفح الطيب ج ١ ص ٣٥١ . وج ٢ ص ٧٩٩

بغية الملقم ص ٤٩٦ . ج ١ ص ٣٧٥ : تعليل ابن خلدون

غلبته بالمغرب .

المغرب والأندلس ابن تاشفين : المعجب ص ١٢٢ — ١٢٣

عبد المؤمن ابن الأثير ج ١١ ص ١١٨

عبد المؤمن وابنه يوسف كانا يبطنان العمل بالظاهر : المعجب

أوائل ص ٢٠٣ . انتشا الظاهرية مدة يعقوب : كامل ابن الأثير .

الشافعي :

طبقات السبكي ج ٣ — آخر ص ٢٨٥ . أهل الحديث الشافعية

في خراسان .

مقدمة ابن خلدون آخر ص ٣٧٣ — ٣٧٤ . اختص بمذهب

شيوعه في بعض البلاد الفوائد البهية ص ٦

والديباج ص ١٣

في مصر : مقدمة ابن خلدون ص ٣٧٤

إحداث القضاة الأربعة صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٤ — ٣٦

و ص ٤٥ .

حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٠١ : سلاطين مصر شافعية لإقطر .

في الشام أول من أدخله رفع الإصر ٤٨١ . الإعلان التوبيخ

ص ١٢٨ . الثغر البسام ص ٦٦ رقم ٧٩ مجاميع .

ما وراء النهر طبقات السبكي ج ٢ ص ١٧٦

المقدس أحسن التقاسيم ص ٣٢٣ . غلبته على إقليم الشرق .

وفي ص ٣٣٦ : العصبية وفي ص ٣٦٥ . الديلم . وفي آخر ص

٤٦٨ . كرمان .

الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٨ — ١٢٩ . مرو وخراسان واسفراين .

وسائر الآفاق .

غلبة المالكي على مصر قبل الشافعي . قضاء مصر للطوخي ص ٩٨

ابن بطوطة ج ١ ص ٢٤ جلوس الحنفى فوق المالكى ثم العود إلى
العادة القديمة .

الرى : معجم ياقوت ج ٢ ص ٨٩٣ — ٨٩٤ : والعصبية بين
المذاهب . وفى ج ٣ ص ٢٤ . سادة شافعية .

غزنه ابن الأثير ج ١٢ ص ٦٤ — ٦٥ : الكرامية .

وفى المقرئى ج ٢ وسطر ص ٣٤٩ . أن لهم مذهبا فى الفروع

بغداد : الزعفرانى وفاته عن طبقات السبكى ج ١ ص ٢٥٠ — ٢٥١ .

الإعلان بالتوبيخ اجتماع بمكة بالربيع ص ١٢٩

المتوكل شافعى : محاضرة الأوائل ص ٥٨

طبقات السبكى ج ٤ ص ٢٣٧ . بنو أبى عتامة نشره بتهامة

المغرب أحسن التقاسيم ص ٢٣٦ . أهل المغرب لا يعرفون وكذلك

الأندلس وفى ص ٢٢٥ . أهل القيروان حنفية ومالكية مع ألفه بينهم

غالبهم أشاعرة طبقات السبكى ج ٢ ص ٢٦١

الضوء اللامع بيتان ج ٣ ص ١١٤٧

الحنبلية :

شيوعه دون غيره : الفوائد البهية ص ٦ والديباج ص ١٣

مقدمة ابن خلدون ص ٣٧٣
حلية الكميت ج ١ ص ٢٢٢ : سبب قلته بمصر والمقرئ ج ٢ -
آخر ص ٣٤٣

السبل الوابلة أواخر ص . .
الريحانة ص ٢٨٩ ، أبيات في قلته
ابن الأثير طبع أوربة ج ٨ ص ٢٢٩ - ٢٣٠
فتنة الحنايلة ببغداد
طبقات السبكي ج ٢ - ص ٢٦١ . فضلاء متقدمهم أشاعة .
الخاتمة :

المقرئ ج ٢ - آخر ص ٣٤٣ - ٣٤٤ - الافتصار على الأربعة
تم الكتاب بعون الله

محتويات الكتاب

صفحة

٨ — ٣	تقديم الكتاب : للاستاذ الدكتور علي حسن عبدالقادر
٤١ — ٩	دراسة تحليلية : للاستاذ الشيخ محمد أبوزهرة
٤٦ — ٤٢	كلمة اللجنة : للاستاذ عبد السلام شهاب
٤٩ — ٤٧	حدوث المذاهب وانتشارها
٦٣ — ٥٠	المذهب الحقيقي : مذهب أهل الرأي
٧٤ — ٦٤	المذهب المالكي : مذهب أهل الحديث
٧٧ — ٧٥	المذهب الشافعي
٩٣ — ٨٨	المذهب الحنبلي
٩٨ — ٩٤	خاتمة
١٠٦ — ٩٩	مصادر البحث
١٠٧	محتويات الكتاب

